

برافو البنك المركزي على تعميق الشفافية تصنيف تفويض مدير المحفظة للتصويت في الجمعيات العمومية... «تحالف»

03 أسهم التوكيلات وتحالفات التفويضات للتصويت... تحت النور

02 لا يجوز تجاوز الأسهم المجمعته لمدير المحفظة والمساهمين أصحاب التوكيلات نسبة 5%

01 محاصرة الأسهم الغامضة في الجمعيات العمومية

06 شفافية ووضوح وتنظيم يسحق التحالفات غير المعلنة ويستحق الثناء

05 أي زيادة فوق النسبة دون موافقة لن يعتد بها في الجمعية العمومية

04 البنوك مسؤولة عن التحقق من عدم تجاوز التوكيلات لنسبة 5% دون موافقة

حضور الجمعية العمومية متضمنا الآتي:
1 بيانات ذاتية عن الشركة المديرة للمحفظة والمساهمين داخل المحفظة، تتضمن الاسم والعنوان والجنسية والشكل القانوني.

2 أسماء كافة الأطراف الأخرى التي لها ارتباط بالشركة المديرة أو بأي من المساهمين داخل المحفظة، والتي تملك حصصاً في رأس مال البنك، سواء كان هذا الارتباط عن طريق الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة أو المصالح المتداخلة، وذلك وفق ما ورد في قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في 4 إبريل 2004.

3 عدد الأسهم المملوكة لمدير المحفظة والأطراف ذوي العلاقة به، وعدد الأسهم المملوكة لكل مساهم داخل المحفظة والأطراف ذوي العلاقة به، ونسبة هذه الأسهم إلى رأس مال البنك.

4 أي معلومات أو بيانات أخرى يطلبها البنك المركزي لدى دراسة كل طلب على حده.

وحمل بنك الكويت المركزي البنوك مسؤولية التحقق من عدم تجاوز الموكل النسبة المشار إليها، فإذا كان هناك تجاوز فإنه لن تكون هناك إفادة لملك الأسهم من مقدار الزيادة التي لا يكون قد صدر في شأنها موافقة من البنك المركزي فيما يتعلق بحقوق التصويت في الجمعية العامة وفي إدارة البنك، التزاماً بأحكام الفقرة 3 من المادة 57 من القانون 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.



مافظ البنك المركزي - باسل الهارون

إدارة المحفظة بإدارة الشركة أو بإدارة العميل أو الحفظ، فإنه يعد من قبيل التحالفات المعلنة وغير المعلنة، العلاقة بين مدير المحفظة والمساهمين داخل المحفظة، في حال منح المساهمين توكيلات لمدير المحفظة للتصويت بالنيابة عنهم في اجتماعات الجمعيات العمومية للبنوك الكويتية، وبالتالي فإنه لا يجوز أن تزيد النسبة المجمعته لمدير المحفظة والمساهمين أصحاب التوكيلات عن 5% من رأس مال أي بنك دون الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي.

ولأغراض الحصول على الموافقة اللازمة من بنك الكويت المركزي يتعين على الشركة المديرة للمحافظ التقدم بطلب إلى بنك الكويت المركزي قبل 20 يوم عمل على الأقل من تاريخ حق

في خطوة إجرائية رقابية تعكس حرص البنك المركزي على أن تكون كافة التعاملات في القطاع المصرفي تحت «النور»، وخصوصاً ملف استخدام الأسهم في التصويت في الجمعيات العمومية، بحيث تكون التحالفات أكثر شفافية ووضوحاً، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات واضحة واجبة التطبيق والتنفيذ اعتباراً من الجمعيات العمومية التي ستعقد عن العام الماضي 2025، جاء نصها كالاتي:

وفقاً لقانون 32 لسنة 1968 في شأن النقد والبنك المركزي، والمعدل بموجب القانون 28 لعام 2004 والذي يقضي حسب البند 2 بعدم تجاوز ملكية الشخص الواحد في أي بنك من البنوك 5% من رأسمال البنك بدون موافقة مسبقة.

ووفقاً لما تقضي به أحكام البند 2 من المادة 57 من القانون 32 لعام 1968 وتعديلاته، والذي يحدد مفهوم التملك غير المباشر بأنه «تملك الأطراف المترابطة اقتصادياً أو قانونياً بالمستثمر، سواء كان المستثمر شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، وسواء كان الارتباط عن طريق الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة أو المصالح المتداخلة».

وفيما يتعلق بالمصالح المتداخلة فقد عرفها القرار المشار إليه بأنها «كل مصلحة تسمح بسيطرة طرف على طرف، أو ممارسة نفوذ هام عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، أو تحالف مجموعة من الأطراف، ويعتبر من هذا القبيل وجود تحالف معلن أو غير معلن بين طرف وآخر أو مجموعة من الأطراف.

وفيما يتعلق بالشركات المديرة للمحافظ، «سواء كانت آلية

تكتيكات متوقعة سيتم رصدها

متوقع أن يتم تجزئة وكسر التكتلات وتوزيعها وعدم وصولها إلى 5%، وهي ممارسة مطبقة حتى على مستوى المالكيات، لكن الخطوة ستحقق أهداف، وتالياً سيستمر التقييم وكشف الثغرات وستوضع المعالجات، خصوصاً في ملف استخدام الأسهم عبر توكيلات واستغلالها في التصويت حسب توجه مدير المحفظة وولائه ومصالحه مع الأطراف التي ستستفيد من التصويت.

تكتلات كانت ترسل رسائل غير دقيقة

بعض التكتلات في الجمعيات العمومية هي نتاج أسهم مجمعة من محافظ استثمارية وعائدة للآلاف من الأفراد، وكانت تعطي إشارات وصور غير دقيقة على أن تلك الكتلة مملوكة لأطراف دون أخرى.

لماذا لا تعمم التجربة على الشركات؟

تنظيم جيد يحدد المسؤوليات في التحالفات والأدوار التي كانت تقوم بها شركات الاستثمار في تجميع المحافظ والأسهم بنسب كبيرة ومؤثرة والتصويت بها لصالح أطراف محددة. لكن لماذا لا تُعمم التجربة على الشركات كافة، خصوصاً وأنها خطوة حميدة وإيجابية؟

البورصة... إغلاق معنوي إيجابي



التغير الأسبوعي للقطاعات المدرجة في بورصة الكويت



51.98 مليار دينار، بزيادة 0.13% عن مستواها بختام الأسبوع الماضي البالغ 51.92 مليار دينار.

وعلى مستوى التداولات الأسبوعية، فقد تراجعت السيولة 13.59% إلى 294.15 مليون دينار، وانخفضت أحجام التداول 2.72% عند 1.10 مليار سهم، وبلغ عدد الصفقات المنفذة في الأسبوع 74.95 ألف صفقة، بتراجع 10.25%. وشهد الأسبوع، ارتفاعاً في 8 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ 4.39%، بينما تراجع 5 قطاعات على رأسها التأمين بنحو 2.96%.

وحاز قطاع الخدمات المالية على النصيب الأكبر من أحجام التداول بنسبة 47.46% وعدد 523.50 مليون سهم، فضلاً عن اقتناص 32.05% من عدد الصفقات بواقع 24.02 ألف صفقة، فيما استحوذ قطاع البنوك على 33.03% من السيولة بقيمة 97.15 مليون دينار.

وبالنسبة للأسهم، فقد تصدر «بترولية» القائمة الخضراء بـ 12.44%، فيما جاء «الأهلية للتأمين» على رأس التراجعات بـ 13.45%، وتقدم «الأولى» المتراجع 2.40% نشاط الكميات بـ 95.16 مليون سهم، فيما تصدر «بيتك» السيولة بقيمة 25.62 مليون دينار بنمو 0.61% في سعر السهم.

من جهته قال نائب رئيس أول-إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست: رائد دياب أنه لا تزال العوامل الأساسية الأخرى لا تزال إيجابية، فالمئات المالية قوية للدولة، والتوقعات برؤية نمو في السنوات القادمة، والإصلاحات الحكومية المستمرة، مع تعدد استثماراتها، ووجود خطوات ملموسة بهذا الاتجاه، والمزيد من المشاريع قيد الدراسة والتصميم والعطاءات وهذا سينعكس إيجاباً على العديد من القطاعات.

وأشار «دياب» إلى أن العديد من الشركات المدرجة ببورصة الكويت لم تُفصح بعد عن نتائجها المالية، لذا ينتظر المساهمون إعلان القوائم المالية والتوزيعات المتوقعة مع احتمالية معاودة ضخ جزء منها في السوق.

وأضاف: «قد نستمر بهذا الأداء الضعيف في الفترة القادمة؛ ترقباً للوضع الجيوسياسي ومع اقتراب شهر رمضان والذي عادة ما نرى بعض الهدوء النسبي، لكن على المدى الطويل لا نزال إيجابيين».

إيجابية.

وكانت القيمة السوقية للبورصة قد أغلقت أمس عند 52.379 مليار دينار كويتي، مقارنة مع 52.301 مليار دينار كما في نهاية تعاملات الخميس 5 فبراير.

ارتفع مؤشر السوق الأول والعام بنسبة 0.08% و 0.10% على التوالي، كما صعد «الرئيسي» 0.24%، فيما تراجع «الرئيسي 50» بنحو 0.23%، عن مستوى الأربعاء.

سجلت البورصة الكويتية تداولات بلغت قيمتها 45.99 مليون دينار، موزعة على 146.24 مليون سهم، بتنفيذ 11.85 ألف صفقة، ووصلت القيمة السوقية للأسهم إلى 51.98 مليار دينار.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً لـ 6 قطاعات على رأسها الطاقة بنسبة 3.82%، بينما تراجع 5 قطاعات في مقدمتها الصناعية بـ 0.76%، واستقر قطاعا الرعاية الصحية والمنافع.

ومن بين 44 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «الخليج للتأمين» القائمة الخضراء بـ 9.96%، فيما تراجع سعر 67 سهماً في مقدمتها «يونيكاب» بنسبة 7.65%، واستقر سعر 20 سهماً.

وتصدر سهم «الأولى» المتراجع 2.40% نشاط الكميات بـ 14.82 مليون سهم، فيما تصدر «بيتك» السيولة بقيمة 5.16 مليون دينار، مرتفعاً 0.24% في سعر السهم.

أداء متباين خلال أسبوع

وسجلت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت أداءً أسبوعياً متبايناً، وسط زيادة للقيمة السوقية، وارتفاعاً لـ 8 قطاعات. ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.23% بما يعادل 21.11 نقطة ليختتم الأسبوع الحالي بالنقطة 9287.18، وذلك عن مستواه بختام الأسبوع السابق المنتهي بـ 5 فبراير 2026. وأنهى مؤشر السوق العام تعاملات الأسبوع بالنقطة 8703.86، مُسجلاً نمواً بنحو 0.14% بما يعادل 12.09 نقطة.

وزاد مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.08% أو 6.95 نقطة ليصل إلى مستوى 8627.01 نقطة، فيما تراجع «الرئيسي» 0.33% عند النقطة 8083.03، ليخسر 26.67 نقطة خلال الأسبوع.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم في ختام تعاملات اليوم

كتب محمود محمد:

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على تماسك واستقرار ومكاسب معنوية طفيفة بلغت 56.6 مليون دينار كويتي، فيما حققت في أسبوع مكاسب بلغت 78 مليون دينار كويتي.

نسبياً تحسن المزاج العام للمستثمرين مع التحرر من الضغوط والحذر النسبي، حيث زادت الأسهم المرتفعة إلى 44 شركة، في حين الأسهم المنخفضة تراجعت إلى 67 سهم فقط.

التحسن التدريجي الذي يشهده السوق مدفوع بإعلانات أكثر من شركة عن توزيعات نقدية بنسب متفاوتة، لكن أهم انعكاسات تلك التوصيات هي السلامة المالية للشركات، وإشارات في ذات الوقت باستدامة الأداء التشغيلي الجيد.

معاناة التباطؤ في بورصة الكويت محلية خاصة بها، في ظل استقرار الأجواء الجيوسياسية، في المقابل هناك أسواق خليجية حققت قفزات قياسية وهي في ذات الأجواء، وأبرزها سوق مسقط، حيث حقق قفزة بنسبة 12% في أسبوع مسجلاً أداءً أسبوعياً هو الأفضل منذ 2014.

مع دوران عجلة الجمعيات العمومية للبنوك خلال أسابيع قليلة ستشهد السيولة في أرصدة وحسابات المستثمرين انتعاشاً جيداً، والمرجح أن يعاد استثمار جزء منها في السوق مرة أخرى، وذلك في استهداف للفرص التشغيلية الموثوقة، لا سيما وأن نتائج العام الماضي ستكون أساساً للتحرك وستعطي صورة واضحة للمستثمرين.

من أبرز العوامل الضاغطة على السوق والمتسببة في تباطؤ الأداء هو دخول سيولة كبيرة على مستويات سعرية مرتفعة قبل نهاية 2025، ومع موجة التصحيح عانت كتلة غير قليلة من الجمود، مروراً بتراجع نشاط أسهم عديدة في مجاميع أساسية تمثل جزءاً من النشاط في السوق.

غير أن «الضرب» على يد بعض المخالفين والمضاربيين أصحاب التوجهات السلبية والاحتمالية ليس لها أثر يذكر بشأن تأثير السيولة أو السوق كما يروج البعض، حيث أن كل موجة تنظيف للسوق من الممارسات غير السوية تصب في المصلحة العامة، سواء بجذب مستثمرين محليين أو أجانب، وبالتالي نزاهة التعاملات ومجابهة التلاعبات عملية

أخيراً أرباح المساهمين المتأخرة في الحسابات

على الأرباح وتأخرت شريحة أخرى لعدة أيام، في سابقة غير مألوفة في السوق المالي. فهل تكون هناك مواجهة لمثل هذه الممارسة حتى لا تتحول إلى ظاهرة؟

عن توزيع الأرباح أساساً، قد حددت يوم الحيازة والاستحقاق ويوم التوزيع، إلا أنها لم توفر كامل المبلغ المخصص للتوزيع النقدي، فتم تجزئة المساهمين، حيث حصلت شريحة

أخيراً حصل المساهمون الذين تأخرت أرباحهم النقدية على حقوقهم، حيث تم تحويلها على حساباتهم المسجلة أمس. وكانت إحدى الشركات المدرجة المتأخرة

إفصاحات البورصة



وطنية د.ق تحقق 1.8 مليون دينار عن 2025

حققت الشركة الوطنية الدولية القابضة صافي أرباح عن العام الماضي بلغت 1.8 مليون دينار كويتي عن عام 2025 بواقع 7.3 فلس مقارنة مع 1.639 عن عام 2024 بنحو 7.15 فلس. وارتفعت أرباح الشركة العام الماضي فقط بقيمة 161 ألف دينار. وتراجعت الإيرادات في العام الماضي بنسبة 18.1% من 8.175 ملايين دينار في 2024 إلى 6.7 مليون دينار للعام الماضي 2025.

انتهاء فترة اكتتاب زيادة رأس مال «أولى تكافل»

أعلنت شركة الأولى للتأمين التكافلي إغلاق فترة الاكتتاب في زيادة رأس المال. وكشفت أنه تم الانتهاء من عملية الاكتتاب بنجاح لإجمالي عدد الأسهم المطروحة، والتي تم الاكتتاب منها من قبل مساهمي الشركة وانتهت أمس. وذكرت «أولى تكافل» أنه سيتم استكمال إجراءات تخصيص الأسهم، ورد فائض المبالغ إن وجدت وفقاً للجدول الزمني المحدد بنشرة الاكتتاب. ولفتت إلى أن الأثر المالي يتمثل في زيادة رأس مال الشركة من 10.66 مليون دينار، إلى 16.66 مليون دينار.

ضوابط للاستثمار في الصناديق متعددة الأصول

أعلنت هيئة أسواق المال، القرار رقم 18 لسنة 2026، بشأن إصدار ضوابط الاستثمار في الصناديق متعددة الأصول وتعديل بعض أحكام ضوابط استثمار الصناديق الأخرى. تضمن القرار تعديلات على الكتاب الأول (التعريفات) وبعض مواد الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، والملحق رقم (4) بشأن جدول رسوم خدمات الهيئة من الكتاب الثاني (هيئة أسواق المال) من اللائحة التنفيذية للقانون السابق ذكره. واشتملت التعديلات أيضاً نموذج طلب تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت، مع إضافة بعد المرفقات لنموذج نشرة اكتتاب نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة

الكويت»، والتسويق المؤسسي لوحدة نظام استثمار جماعي مؤسس خارج الكويت، وتسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت من الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون. وإضافة إلى ما سبق فقد تم تعديل العديد من المرفقات الخاصة بضوابط الاستثمار في الصناديق، مع إضافة ضوابط الاستثمار في الصناديق متعددة الأصول. ووفق القرار يُعفى مدراء الصناديق القائمة من واجب توفيق أوضاعهم مع ما تضمنته المادة الثانية من هذا القرار الخاص برسوم خدمات الهيئة. ويجوز لأي صندوق قائم عند نفاذ هذا القرار الاستفادة من الأحكام المستحدثة/ ونسب التمرکز الجديدة حسب نوع الصندوق شريطة أن يسبق ذلك موافقة الهيئة على تعديل النظام الأساسي للصندوق.

إفصاحات البورصة

«المزايا» حكم استئناف بتعويض

طلب التعويض بعد تقدير الأضرار والخسائر، والمطالبة بإلزام المدعى عليهم بالرسوم والمصاريف، ومقابل أتعاب المحاماة.

وقامت الشركة التابعة لاحقاً لذلك بتعديل طلباتها في تلك الدعوى بإضافة 40 مليون درهم (3.3 مليون دينار)؛ كتعويض مالي وأدبي، وقدمت طلباً احتياطياً - في حال عدم القضاء بالتكلفة التقديرية - بالقضاء بالمبالغ التي تم إنفاقها فعلياً على أعمال الإصلاح خلال فترة نظرة الدعوى، وذلك تجنباً لاحتمال القضاء برفض كامل المطالبة لعدم حلول آجال تكلفة كامل أعمال الإصلاح قبل صدور الحكم النهائي.

وأشارت «المزايا» إلى أنه لا يوجد أثر مالي حالي على الشركة، مبينة أنه سيتم تسجيل أرباح مقابل المحكوم بها لصالح الشركة التابعة في بياناتها المالية عند استلام تلك المبالغ فعلياً.

لتقارير جهات مختصة بإمارة دبي. وتضمنت الطلبات إلزام المدعى عليهم من الأول إلى السابع بالتضامن والتضام بمبلغ 82.02 مليون درهم إماراتي (6.9 مليون دينار كويتي)، والفوائد القانونية بواقع 5% من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد، والذي يمثل الموازنة التقديرية لتكلفة أعمال الإصلاح في عدد من المباني محل الدعوى. يأتي ذلك مع إلزام المدعى عليهم من الثامن حتى الحادي عشر بالتضامن والتضام مع المدعى عليهم من الأول حتى السابع بمبلغ 23.20 مليون درهم إماراتي (1.9 مليون دينار كويتي) والفوائد القانونية بواقع 5% من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد والذي يمثل جزءاً من مبلغ المطالبة الرئيسية بالبند السابق، ويشمل الموازنة التقديرية لتكلفة أعمال الإصلاح في عدد من المباني محل الدعوى.. وتضمن موضوع الدعوى أيضاً الاحتفاظ بحق

أعلنت شركة المزايا القابضة صدور حكم استئناف لصالح شركة المزايا العقارية منطقة حرة (مستأنفة)، ضد شركة الصرح للمقاولات وآخرين (مدعى عليهم ومستأنف ضدهم).

وذكرت «المزايا» أن تلك الدعوى رفعتها إحدى الشركات التابعة لشركة المزايا القابضة بإمارة دبي من مبدأ الحيطة والحذر تجنباً لانقضاء فترة تقادم رفع الدعوى ضد أحد شركات المقاولات وملاكها، وضد مقاولي الباطن، وأحد المكاتب الاستشارية وملاكها.

وتطالب في الدعوى بإلزامهم متضامنين بتحمل التكاليف التقديرية؛ لمعالجة العيوب وعمل الإصلاحات لبعض المباني بإمارة دبي سبق لهم القيام بإنجازها لصالح الشركة التابعة، وذلك لمسئوليتهم عن أعمال التنفيذ والإشراف على تنفيذ تلك المباني لصالح الشركة التابعة والتي ظهرت بها عيوب تحتاج إلى إصلاحات وفقاً

أرباح «إنجازات» ترتفع 22.6% الربع الرابع

وعزت انخفاض صافي الربح السنوي إلى التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وعدم توفر فرص بيع مناسبة. وأوصى مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام المنصرم بنسبة 6% من القيمة الاسمية لسهم؛ بما يعادل 6 فلوس للسهم الواحد.

ارتفعت أرباح إنجازات للتنمية العقارية في الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 22.60% سنوياً. سجلت الشركة ربحاً بقيمة 1.07 مليون دينار خلال الربع الرابع من العام السابق، مقابل 871.76 ألف دينار ربح الفترة ذاتها من عام 2024. وحققت «إنجازات» أرباحاً بقيمة 2.64 مليون دينار في عام 2025، بانخفاض 12.63% عن مستواها في العام السابق له البالغ 3.02 مليون دينار.

«مواشي» تدعو العمومية للنظر في إطفاء الخسائر المتركمة

وافق مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي على دعوة الجمعية العامة العادية للاعتقاد؛ للنظر في مقترح إطفاء الخسائر المتركمة من الاحتياطيات. واستند القرار إلى البيانات المالية المرحلية المنتهية في 30 سبتمبر 2025 والتي تم اعتمادها سابقاً. وكانت القوائم المالية قد أظهرت وصول الخسائر المتركمة/ رأس المال المدفوع إلى 73.16% في ختام سبتمبر الماضي، مقابل 54.92% في الفترة ذاتها من عام 2024، علماً بأن رأس المال المدفوع يبلغ 21.66 مليون دينار.

«إعادة التأمين» : 10% نقداً و10% منحة

أظهرت القوائم المالية ارتفاع أرباح شركة إعادة التأمين الكويتية خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 50.1% سنوياً؛ بدعم 3 عوامل؛ تزامناً مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية وأسهم منحة مجانية.

سجلت الشركة صافي ربح بـ 6.95 مليون دينار في الربع الرابع من العام المنصرم، مقابل 4.63 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2024.

وحققت «إعادة التأمين» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 19.91 مليون دينار، بزيادة 40.9% عن مستواها في العام السابق له البالغ 14.13 مليون دينار.

وعزت الشركة زيادة الأرباح إلى ارتفاع في إيرادات التأمين، وزيادة صافي إيرادات الاستثمار، مع تسجيل ربح من صرف عملات أجنبية.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام الماضي بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي 3.08 مليون دينار، و10% من رأس المال أسهم منحة بقيمة 3.11 مليون دينار.

أرباح الكويتية للاستثمار تتراجع 8.81% الربع الرابع

مستواها في العام السابق له البالغ 12.57 مليون دينار. وعزت «كويتية» ارتفاع الأرباح السنوية بشكل أساسي إلى زيادة دخل الاستثمارات، علماً بأن إجمالي الإيرادات التشغيلية قد ارتفع في العام السابق 38.75% سنوياً عند 48.07 مليون دينار. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام الماضي بنسبة 18% من القيمة الاسمية للسهم، بإجمالي يقدر بـ 9.92 مليون دينار.

انخفضت أرباح شركة الكويتية للاستثمار في الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 8.81% على أساس سنوي؛ تزامناً مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية. بلغت أرباح «كويتية» في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 31 ديسمبر 2025 نحو 4.18 مليون دينار، مقابل 4.59 مليون دينار أرباح الربع الرابع من عام 2024. وحققت الشركة ربحاً بقيمة 19.71 مليون دينار خلال عام 2025، بزيادة 56.83% عن



«جي إف إتش»: توزيع 10.11% نقدا

والاستثمارات، ومن إيرادات الائتمان والتمويل، فضلاً عن دخل الخزينة والاستثمارات الملكية الخاصة. ورفع مجلس الإدارة توصية إلى الجمعية العمومية بتوزيع أرباح نقدية على كافة الأسهم العادية باستثناء أسهم الخزينة بنسبة 10.11% من القيمة الاسمية للسهم.

مليون دولار أمريكي) في الفترة ذاتها من عام 2024. وحققت «جي إف إتش» خلال عام 2025 أرباحاً بقيمة 43.03 مليون دينار (140.11 مليون دولار)، مقابل 36.51 مليون دينار (118.50 مليون دولار) في العام السابق له، بزيادة سنوية 18%. ويعود ارتفاع الأرباح إلى زيادة الدخل من إدارة الثروات

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية ارتفاع أرباح الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 27% سنوياً، وتوصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية. سجلت المجموعة ربحاً بقيمة 11.93 مليون دينار كويتي (38.84 مليون دولار أمريكي) في الربع الرابع من العام الماضي، مقابل 9.42 مليون دينار كويتي (30.56

الأُميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

«تاسي» يغلق على مكاسب بنسبة 0.75% بنحو 84.27 نقطة



أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الخميس بارتفاع ملحوظ، ليعاود مكاسبه، في ظل صعود شبه جماعي للقطاعات، وسط تحسن السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 0.75% بمكاسب بلغت 84.27 نقطة، صعد بها إلى مستوى 11,251.8 نقطة.

وارتفعت قيم التداول إلى 5.38 مليار ريال، من خلال 341.63 مليون سهم، مقابل 4.89 مليار ريال، بتداولات بلغت 356.35 مليون سهم، بنهاية جلسة الأربعاء.

20 قطاعاً باللون الأخضر

وشهدت جميع القطاعات أداء إيجابياً، في نهاية جلسة الخميس، باستثناء قطاع الخدمات التجارية والمهنية، الذي خالف الاتجاه، بتراجع هامشي بلغت نسبته 0.09%.

وتصدر قطاع المواد الأساسية مكاسب القطاعات الرئيسية بعد صعوده 1.23% وارتفع قطاع الطاقة 0.7%، وبلغت مكاسب قطاعي البنوك والاتصالات 0.57% و0.24% على التوالي.

188 سهماً تسجل مكاسب

وشهدت تعاملات الأوس؛ ارتفاع أسهم 188 شركة، مقابل تراجع أسهم 67 شركة، فيما استقرت أسهم 13 شركة.

وكان سهم «كيان السعودية» أبرز الأسهم المرتفعة بختام جلسة الخميس بارتفاع نسبته 9.96%، ليغلق عند مستوى 5.30 ريال، تلاه سهم «عطاء» بنسبة 5.2%، ليصل لمستوى 57.50 ريال.

وفي المقابل، كان سهم «سدافكو» الأكثر تراجعاً بنسبة 5.93%، عند مستوى 220.50 ريال، مسجلاً مستويات منخفضة في نحو 52 أسبوع، كما هبط سهم «أبومعطي» بنسبة 2.77%، لمستوى 43.56 ريال.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وتصدر سهم «أرامكو السعودية» نشاط الأسهم من حيث قيمة التداول، بـ 486.07 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً 0.7%، تلاه سهم «الإنماء»، بقيمة بلغت 341.99 مليون ريال، وصعد السهم 1.74%.

وعلى صعيد أعلى الكميات، جاء سهم «أمريكانا»، في الصدارة، بكمية بلغت 90.84 مليون سهم، وكان المركز الثاني لسهم «كيان السعودية» بـ 20.15 مليون سهم.

السوق الموازي يرتفع 0.67%

وشهد السوق الموازي أداء إيجابياً بنهاية التعاملات، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعاً 0.67%، بما يعادل 157.22 نقطة، صعدت به إلى مستوى 23,643.74 نقطة.

«تاسي» يرتفع 0.56% في أسبوع

شهد سوق الأسهم السعودية أداءً إيجابياً خلال الأسبوع المنتهي في 12 فبراير 2026؛ في ظل صعود 13 قطاعاً بقيادة 3

سي» بمكاسب أسبوعية بلغت 19.49%. وفي المقابل، سجل سهم «سي جي إس» أعلى الخسائر، بنسبة تراجع بلغت 12%، وكان المركز الثاني لسهم «الموارد» بنسبة تراجع بلغت 8.68%.

تراجع السيولة

وتراجعت قيم التداول خلال الأسبوع الحالي إلى 22.22 مليار ريال، مقابل 26.02 مليار ريال بالأسبوع الماضي، بتراجع نسبته 14.62%، ليهبط متوسط القيم إلى 4.44 مليار ريال للجلسة الواحدة.

وسجلت كميات التداول ارتفاعاً نسبته 23.47% لتصل إلى 1.39 مليار سهم، مقارنة بـ 1.13 مليار سهم للأسبوع الماضي، بمتوسط كميات بلغ 278.35 مليون سهم لكل جلسة بالأسبوع الحالي.

وتصدر سهم «الراجحي» نشاط الأسهم من حيث القيمة، بـ 1.48 مليار ريال، وسجل خسائر أسبوعية بلغت 0.75%، تلاه سهم «أرامكو السعودية» بقيمة بلغت 1.34 مليار ريال وصعد السهم 1.56%.

وعلى صعيد أعلى الكميات، جاء سهم «أمريكانا» في الصدارة بكمية تداول بلغت 425.56 مليون سهم، وكان المركز الثاني لسهم «أرامكو السعودية» بـ 51.9 مليون سهم.

قطاعات كبرى، وسط تراجع السيولة مقارنة بالأسبوع الماضي. وسجل المؤشر العام للسوق «تاسي» ارتفاعاً نسبته 0.56%، بمكاسب بلغت 63.08 نقطة، صعد بها إلى مستوى 11,251.81 نقطة، مقابل 11,188.73 نقطة بالأسبوع المنتهي في 5 فبراير.

وبلغت المكاسب السوقية 118.72 مليار ريال، ليصعد رأس المال السوقية للأسهم المدرجة بـ «تداول» إلى 9.562 تريليون ريال، مقابل 9.443 تريليون ريال، بنهاية الأسبوع الماضي.

13 قطاعاً تدعم المؤشر

وجاءت مكاسب المؤشر العام في ظل ارتفاع 13 قطاعاً، بصدارة قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي صعد 5.64%، تلاه قطاع المواد الأساسية بنسبة 2.67%، وبلغت مكاسب قطاعي الطاقة والاتصالات 1.45% و0.91% على الترتيب.

وشهدت بقية القطاعات أداء سلبياً، وتصدر قطاع الأدوية الخسائر بعد هبوطه 2.34%، تلاه قطاع الخدمات التجارية والمهنية بنسبة تراجع بلغت 1.64%، تراجع قطاع البنوك 0.45%.

أعلى المكاسب والخسائر

وعلى صعيد الأداء الأسبوعي للأسهم، تصدر سهم «أمريكانا» المكاسب، بارتفاع نسبته 24.39%، تلاه سهم «مجموعة إم بي

بورصة أبوظبي تحقق أعلى إغلاق منذ 2022 عند 10688 نقطة

وتيرة صعود قوية مدعومة بمبالغ شراء ضخمة سيطر بها المتداولون على حركة التعاملات. وتصدر سهم «دار التأمين» قائمة الارتفاعات بنسبة 14.912%، في حين كان سهم «حياة للتأمين» الأكثر تراجعاً بنسبة 7.143%.

على الجانب الآخر، فضل بعض المتداولين بيع ما يملكونه من حصص في شركات معينة، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها بنهاية اليوم.

وبلغ إجمالي المبالغ المتداولة في سوق أبوظبي اليوم 1.689 مليار درهم، وقد تركزت السيولة بشكل لافت في 5 شركات كبرى حيث بلغ مجموع تداولاتها 660.538 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة 39.11% من إجمالي سيولة السوق الكلية.

وسجل سوق أبوظبي إجمالي حجم تداول بلغ 332.824 مليون سهم بنهاية جلسة الخميس. وقد استحوذت 5 شركات على مجموع 100.212 مليون سهم، وهو ما يمثل نسبة 30.11% من إجمالي حجم الأسهم المتداولة في السوق العام.

بـ 192.766 مليون درهم، فيما جاءت «أمريكانا» كأكثر الأسهم حجماً بتداول 24.507 مليون سهم. أسهم التأمين الأكثر ارتفاعاً والدار تستحوذ على 11.4% من السيولة.

نجحت مجموعة من الشركات في تسجيل قفزات سعرية قوية مدعومة بزخم شرائي لافت، مما عزز من تفاؤل المستثمرين ودفع المؤشر العام للحفاظ على مستوياته التاريخية.

وفي المقابل، شهدت شركات أخرى تراجعاً طفيفاً نتيجة لتوجه البعض نحو بيع حصصهم الحالية بهدف الحصول على الأرباح النقدية الناتجة عن الارتفاعات الأخيرة، مما أدى إلى نوع من التوازن في حركة السوق بين البيع والشراء بختام التعاملات.

ووفق بيانات السوق، شهدت مجموعة من الشركات إقبلاً كبيراً من قبل المشترين، مما دفع أسعار أسهمها للارتفاع بنسب متفاوتة. وقد لفتت هذه الشركات الأنظار بتحقيقها زيادات سعرية جيدة، حيث تصدرت القائمة شركات سجلت نمواً تجاوز 14%، بينما حافظت شركات أخرى كبرى على

واصل مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية رحلة صعوده بختام تعاملات الخميس، محققاً ارتفاعاً بنسبة 0.322% ليغلق عند مستوى 10.688 نقطة.

وبهذا الصعود، عزز السوق مكانته مسجلاً أعلى إغلاق له منذ نوفمبر 2022، لتستقر القيمة السوقية الإجمالية لأسهم الشركات المدرجة عند مستوى بلغ 3.233 تريليون درهم.

ووفق بيانات السوق، ضخ المستثمرون سيولة بلغت قيمتها 1.689 مليار درهم، من خلال تداول 332.824 مليون سهم عبر تنفيذ 22.913 ألف صفقة.

وبرز النشاط المؤسسي بوضوح من خلال تنفيذ 34 صفقة كبيرة ومباشرة على أسهم بنك أبوظبي التجاري بقيمة بلغت 289.79 مليون درهم، حيث شملت هذه الصفقات 18.60 مليون سهم (تمثل 0.2% من رأس مال البنك) بسعر تنفيذ قدره 15.58 درهم للسهم.

شهدت الجلسة تداول أسهم 94 شركة، نجحت 42 شركة منها في تسجيل ارتفاعات سعرية، بينما انخفضت أسهم 35 شركة، وظلت 17 شركة دون تغيير.

وعلى مستوى النشاط، تصدرت «الدار العقارية» القيم

بورصات خليجية

صعود مؤشر سوق دبي المالي لأعلى مستوى في 20 عاماً



بمستوى 1.091 تريليون درهم المسجل في جلسة الأربعاء. ويعكس هذا الأداء نمواً قوياً في ثروات المساهمين بإضافة مكاسب سوقية صافية بلغت قيمتها 6.537 مليار درهم، وهو ما يمثل زيادة نسبية قدرها 0.60% في يوم واحد، مدفوعاً بطلب قوي على الشركات القيادية في قطاعات البنوك والاتصالات والمرافق.

القيمة السوقية للقطاعات

أظهرت البيانات القطاعية تبايناً إيجابياً في معظم الأنشطة، حيث قاد القطاع المالي المسيرة بإضافة أكثر من 5.4 مليار درهم لقيمتها السوقية نتيجة ارتفاع أسهم البنوك الكبرى، كما سجل قطاع المرافق العامة نمواً لافتاً بقيمة 1.38 مليار درهم، في حين كان قطاع العقارات هو الاستثناء الوحيد بتراجع طفيف في قيمته السوقية نتيجة عمليات جني أرباح محدودة.

* حقق «الإمارات دبي الوطني» أكبر مكاسب من حيث القيمة النقدية المضافة، بنمو 2.45%.

جاء بنك الإمارات دبي الوطني في مقدمة الأسهم الأكثر جذباً للسيولة بنسبة استحواذ بلغت 19.44%، يليه بنك دبي الإسلامي بنسبة 17.34%.

وعلى صعيد كمية الأسهم المتداولة، سيطرت 6 شركات على 110.459 مليون سهم، وهو ما يمثل 54.04% من إجمالي حجم تداولات السوق البالغ 204.390 مليون سهم. تصدر سهم ديار للتطوير القائمة من حيث النشاط، متبوعاً بسهم طلبات وأليك القابضة.

توضح هذه البيانات أن التركيز الاستثماري انصب بشكل أساسي على قطاع البنوك من حيث القيمة المالية، بينما شهدت أسهم العقارات والشركات الموجهة للأفراد نشاطاً لافتاً من حيث كمية الأسهم المتبادلة.

الإمارات دبي الوطني يحقق أكبر مكاسب سوقية سجلت القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة في سوق دبي المالي ارتفاعاً ملحوظاً بنهاية تداولات الخميس، حيث بلغت القيمة الإجمالية 1.097 تريليون درهم مقارنة

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات اليوم الخميس على ارتفاع، ليتجاوز مجدداً أعلى مستوياته المسجلة منذ عقدين من الزمن، حيث أغلق عند مستوى 4714.6 نقطة بزيادة قدرها 28.33 نقطة، ما يعادل 0.424%.

ووفق بيانات السوق، شهدت الجلسة نشاطاً جيداً، حيث بلغت القيمة الإجمالية للمبالغ المتداولة 653.654 مليون درهم، ناتجة عن تداول 204.390 مليون سهم عبر تنفيذ 14.439 ألف صفقة، مع تفوق عدد الشركات المرتفعة التي بلغت 26 شركة مقابل تراجع 20 شركة واستقرار 8 شركات أخرى.

وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة مالية كبيرة ومباشرة على أسهم شركة «دبي للاستثمار»، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 39.90 مليون درهم. وتمت هذه الصفقة على نحو 9.50 مليون سهم، ما يمثل 0.2% من إجمالي أسهم الشركة، بسعر 4.20 درهم للسهم الواحد، وهو سعر أعلى من سعر السهم المتداول في السوق والبالغ 4.14 درهم.

* تصدر سهم «أليك القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في السوق اليوم، حيث أغلق عند سعر 1.660 درهم بنمو بلغت نسبته 5.732%.

* تصدر سهم «مخازن» قائمة الأسهم المتراجعة، حيث انخفض بنسبة 5.325% ليصل إلى سعر 1.600 درهم.

الأداء القطاعي

قاد قطاع الاتصالات المكاسب القطاعية اليوم بارتفاع بلغت نسبته 1.38%، وتبعه في الأداء الإيجابي قطاع الخدمات المالية الذي سجل نمواً بنسبة 1.04%.

6 أسهم تستحوذ على 65.5% من السيولة

استقطبت 6 أسهم قيادية في سوق دبي المالي الجزء الأكبر من اهتمامات المستثمرين بختام تعاملات أمس، حيث ركزت السيولة في هذه المجموعة بقيمة إجمالية بلغت 428.543 مليون درهم. تمثل هذه القيمة نحو 65.5% من إجمالي الأموال التي تدفقت للسوق والبالغة 653.654 مليون درهم، مما يعكس توجهها واضحاً من قبل المتداولين نحو الشركات الكبرى التي تقود حركة المؤشر العام.

بورصة البحرين تتراجع بنسبة 0.08%



0.68%، وسهم ألنيوم البحرين بـ 0.27%. وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 988.88 ألف سهم بسعر 0.237 دينار للسهم، تلاه سهم مجموعة جي إف إتش المالية بتداول 550 ألف سهم بسعر 0.581 دينار للسهم.

تعاملات بحجم 1.99 مليون سهم بقيمة 630.55 ألف دينار، توزعت على 99 صفقة. وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم صلة الخليج بـ 2.72%، تلاه سهم البحرين لمطاحن الدقيق بـ 1.35%، وسهم مجموعة جي إف إتش المالية بـ

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الخميس، على تراجع؛ بضغط قطاعات المال والمواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الأساسية.

ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.08% إلى مستوى 2052 نقطة، وسط

بورصات خليجية

سجلت أفضل أداء أسبوعي منذ عام 2014

مؤشر بورصة مسقط يحقق
12% في إسبوع

على ترقية من مورغان ستانلي MSCI، مع تحسن أحجام التداول وتزايد عمليات الإدراج الأخيرة التي عززت السوق، حسبما نقلت بلومبيرغ عن محلل المحافظ الاستثمارية في شركة المشرق كابيتال، شاهرخ سليم.

يشار إلى أن مؤسسة مورغان ستانلي تصنف بورصة مسقط ضمن فئة الأسواق الحدودية (-Frontier Markets)، ما يعني أن أي انتقال إلى تصنيف "أسواق ناشئة" يتطلب استيفاء معايير التصنيف وإمكانية الوصول وقواعد الحجم والسيولة.

وتسعى بورصة مسقط إلى تلبية هذه المتطلبات هذا العام، وضمان ترقيتها بحلول عام 2028 كحد أقصى، حسبما ذكرت شركة عمان إنفست في تقرير. وأوضح التقرير أن بورصة مسقط تستهدف إدراجها على "قائمة مراقبة MSCI للأسواق الناشئة" بحلول يونيو المقبل مع محاولات لتسريع ذلك.

وفي تقدير بحثي لإي إف جي هيرميس EFG Hermes، فإن أقرب توقيت لوضع عُمان على "قائمة المراقبة" قد يكون مايو 2026، لكن السيناريو "الأكثر ترجيحاً" لديهم مايو 2027.

التأثير المتوقع لتقدم مسار مورغان ستانلي

*رفع السيولة والتقييمات قبل القرار: غالباً ما تُترجم ترقية الأسواق إلى موجة شراء استباقية كما يحدث الآن في بورصة مسقط، وفق بلومبيرغ.

*اهتمام المستثمرين الأجانب: الإدراج على قائمة المراقبة وحده قد يحسّن الصورة أمام مديري الأصول ويزيد التغطية البحثية.

*تركيز التدفقات في أسهم محددة: لأن معايير MSCI ترتبط بالحجم والسيولة، فإن "المرشحين" عادةً يكونون أسهمًا بعينها حسب تقرير عمان إنفست.

*تعزيز الأداء: عادةً ما يُسهم إدراج الشركات في مؤشر الأسواق الناشئة من قبل جهات مثل مورغان ستانلي MSCI أو فوتسي راسل FTSE Russell في تعزيز أداء البورصات من خلال توليد طلب من صناديق الاستثمار السلبي وتوسيع قاعدة المستثمرين.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم بركاء للمياه والطاقة قائمة المتراجعين بعد هبوطه بنسبة 2.3% إلى 0.17 ريال، وتراجع سهم الغاز الوطنية بنسبة 2.11% ليصل إلى 0.093 ريال.

كما انخفض سهم العنقاء للطاقة بنسبة 1.79% إلى 0.165 ريال، وسهم مسقط للغازات بنسبة 1.52% ليبلغ 0.13 ريال، فيما تراجع سهم السوادي للطاقة بنسبة 1.19% ليغلق عند 0.166 ريال.

أوكيو للاستكشاف يقود النشاط قيمة

تصدّر سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج قائمة الأسهم الأنيث قيمة، بعد أن سجل تداولات بنحو 23.44 مليون ريال، تلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بقيمة تداول بلغت 20.97 مليون ريال.

وجاء سهم بنك صحار الدولي ثالثًا بتداولات قيمتها 15.11 مليون ريال، ثم سهم العمانية للاتصالات بقيمة 10.07 مليون ريال، وحلّ سهم بنك مسقط خامسًا بتداول 8.35 مليون ريال.

وفي المقابل، تصدّر سهم أوكيو للصناعات الأساسية قائمة الأنشطة حجمًا بعد تداول 96.78 مليون سهم، تلاه سهم بنك صحار الدولي بحجم بلغ 68.55 مليون سهم، ثم سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بحجم تداول 52.84 مليون سهم.

وجاء سهم أوكيو لشبكات الغاز رابعًا بحجم 22.03 مليون سهم، بينما حلّ بنك مسقط خامسًا بحجم تداول بلغ 20.21 مليون سهم.

ارتفع مؤشر بورصة مسقط الرئيسي (مسقط 30) بنسبة 11.86% خلال الأسبوع الجاري إلى 7187.14 نقطة مسجلًا أفضل أداء أسبوعي منذ عام 2014 مع تزايد التفاؤل بأن مساعيها لتصنيفها كسوق ناشئة من قبل مورغان ستانلي MSCI ستؤدي إلى تدفقات استثمارية جديدة.

وزاد المؤشر خلال العام الجاري بنسبة 22.5%.

مساعي الترقية

يعكس الارتفاع تزايد التوقعات بإمكانية حصول عُمان

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، بنسبة 1.37 بالمائة؛ ليغلق عند مستوى 2,762.22 نقطة، رابحاً 149.43 نقطة عن مستوياته بجلسة الأربعاء.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصورها القطاع المالي بنسبة 3.16%، مع صدور سهم الخدمات المالية القيادي للرابحين اليوم بنسبة 10%، وارتفع سهم بنك عمان العربي القيادي بنسبة 7.45%.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 1.37%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج القيادي بنسبة 7.4%، وارتفع سهم مسندم للطاقة القيادي بنسبة 5.22%.

وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم بركاء للمياه والطاقة على المتراجعين بنسبة 2.3%.

وكان الصناعة أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.68%، مع ارتفاع الوطنية لمنتجات الألمنيوم القيادي بنسبة 9.71%، وارتفع سهم العمانية للتغليف القيادي بنسبة 6.25%.

وارتفع حجم التداولات اليوم بنسبة 10.39% إلى 340.17 مليون ورقة مالية، مقابل 308.15 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 19.42% إلى 98.13 مليون ريال، مقارنة بنحو 82.17 مليون ريال بجلسة الأربعاء.

الخدمات المالية يقود الرابحين

قاد سهم الخدمات المالية قائمة الرابحين في بورصة مسقط خلال جلسة الخميس بعد صعوده بنسبة 10% إلى 0.099 ريال، تلاه سهم الوطنية لمنتجات الألمنيوم بارتفاع 9.71% عند 0.192 ريال.

وجاء سهم بنك عمان العربي ثالثًا بصعود 7.45% إلى 0.202 ريال، كما ارتفع سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بنسبة 7.4% ليغلق عند 0.45 ريال، وصعد سهم بنك نزوى بنسبة 7.14% مسجلاً 0.15 ريال.

بورصات خليجية

21	2,500	1,486	1,507	15,000	18.2	18.2	Q
10	1,500	9,800	9,999	1,060	1,485	1,485	E
22	5,000	16.02	16.09	1,500	9,721		Q
25	7,500	2.224	2.285	15,536	16.01	16.1	C
30	809,458	3.325	3.329	7,500	2,285	2,253	W
108	14	2.330	2.339	2,200	3.33	3.325	G
500		3.809	8,955	3.8	2.17	2.22	M
581		554	10,000	1,683	1,653		G
558		2,719	10,000	2,68	2,681		E
57		0.862	46,282	0.855	0.861		E
57		1.054	20,000	1.037			E
	710	4.800	100,000	4.79	4.755		
	26	2,341	10,000	2.34	2,345		
		1,899	10,000	1.9	1.9		M
		70	7,000	2,085	2,085		
			10,000	1.87	1,881		
		1,000	14	14.01			
		14,918	0.753	0.75			
		19,948	1.314				

«الصندوق السيادي» و«فرانكلين» يُطلقان صندوقاً للأسهم القطرية

دولار يتمثل في تمكين المستثمرين من الحصول على العوائد المتاحة من الأسهم المدرجة في بورصة قطر، على أن يكون صندوق للتداول اليومي، ومتاح للمؤسسات الدولية والمحلية الراغبة في إدارة محفظة أسهم مدرجة ببورصة قطر. ويعمل جهاز قطر للاستثمار كمستثمر رئيسي في الصندوق، إذ يُساهم برأس المال في شكل نقد وأسهم، علماً بأنه يستثمر على مدى طويل الأجل في سوق الأسهم القطري.

أعلن جهاز قطر للاستثمار - الصندوق السيادي - وشركة فرانكلين تمبلتون، الخميس، إطلاق صندوق فرانكلين تمبلتون للأسهم القطرية. وكشف بيان «السيادي» أن «فرانكلين» تُعد واحدة من أكبر مديري الأصول العالمية المستقلة في العالم، بقيمة أصول مدارة تبلغ 1.68 تريليون دولار كما في 31 ديسمبر 2025. وأشار البيان إلى أن الهدف الرئيسي للصندوق الذي يبلغ حجمه 200 مليون

بورصة قطر ترتفع 1.41% في أسبوع



اختتمت بورصة قطر تعاملات الخميس على ارتفاع، بدعم نمو 5 قطاعات.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.11% ليصل إلى النقطة 11515.81، رابحاً 12.82 نقطة عن مستوى الأربعاء. وتباينت التداولات، إذ صعدت السيولة إلى 965.75 مليون ريال مقابل 477.83 مليون ريال الأربعاء، وارتفعت الكميات عند 231.38 مليون سهم مقارنة بـ 168.76 مليون سهم في الجلسة السابقة، بينما تراجع عدد الصفقات إلى 21.69 ألف صفقة، بدلاً من 43.26 ألف صفقة الأربعاء.

يُشار إلى أن السيولة تضمنت تنفيذ 20 عمليات خاصة بقيمة تداول إجمالية بلغت 492.83 مليون ريال. وشهدت التعاملات ارتفاع 5 قطاعات على رأسها التأمين بنسبة 0.66%، بينما تراجع قطاعا الصناعات والنقل بنسبة 0.98% وللؤل و0.05% للثاني. ومن بين 24 شركة مرتفعة فقد تصدر سهم «ودام» القائمة الخضراء بـ 5.70%، فيما تراجع سعر 27 سهماً على رأسها «كيو إل إم» بواقع 2.60%، واستقر سعر 4 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» المنخفض 0.39% في مقدمة نشاط الكميات بـ 50.04 مليون سهم، والسيولة بقيمة 64.77 مليون ريال، على وقع إعلانه بالأمس القوائم المالية السنوية.

سجلت بورصة قطر محصلة أسبوعية خضراء، مدعومة بنمو جماعي لقطاعات البورصة السبع، وزيادة بالقيمة السوقية ونشاط التداولات في أسبوع اقتصر على 4 جلسات.

ارتفع المؤشر العام للبورصة بنسبة 1.41% ليصل إلى مستوى 11515.81 نقطة، رابحاً 160.45 نقطة عن مستواه بختام تعاملات الخميس الماضي الموافق 5 فبراير 2026.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الأسبوع 686.55 مليار ريال، بارتفاع 0.99% عن مستواها في ختام الأسبوع المنصرم البالغ 679.80 مليار ريال.

يُشار إلى أن الأسبوع الحالي شهد العديد من الأحداث في بورصة قطر، بينها استمرار إفصاح الشركات عن القوائم المالية، وإعلان مراجعة مؤشر مورجان ستانلي عن الأسهم القطرية، فضلاً عن إعلان جهاز قطر للاستثمار إطلاق جهاز قطر للاستثمار في الأسهم القطرية. وسجلت البورصة القطرية تداولات أسبوعية بقيمة

سعر 44 سهماً، فيما تراجع سعر 9 أسهم، واستقر سعر سهم «بيمة» منفرداً عند مستواه في الأسبوع السابق البالغ 4.4 ريال للسهم. وتقدم سهم «ودام» القائمة الخضراء لارتفاعات الأسهم بنحو 15.27%، فيما جاء «مساعدة» في مقدمة تراجعات الأسهم بـ 4.93%.

وعلى مستوى الأسهم الأنشط تداولاً، فقد تصدر «الوطني» نشاط السيولة بقيمة 294.51 مليون ريال، وجاءت «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بـ 118.89 مليون سهم.

2.29 مليار ريال، موزعة على 704.50 مليون سهم، و134.26 ألف صفقة، وهي أعلى عن مستواها في الأسبوع الماضي، رغم أن الأسبوع الحالي اقتصر على 4 جلسات فقط، إذ عطلت البورصة أعمالها يوم الثلاثاء؛ احتفالاً باليوم الرياضي.

ودعم التعاملات الأسبوعية للبورصة ارتفاع قطاعاتها السبع في مقدمتها الخدمات والسلع الاستهلاكية بنحو 3.04%، فيما تذيّل قائمة الارتفاعات قطاع الصناعة بنمو أسبوعي بلغ 0.34%.

وعلى مستوى التعاملات الأسبوعية للأسهم، فقط ارتفع

بورصات عالمية

الأسهم الأوروبية تبلغ ذروة تاريخية بدعم الخدمات المالية



سجلت الأسهم الأوروبية مستوى قياسياً مرتفعاً اليوم الخميس 12 فبراير 2026، حيث صعد المؤشر «ستوكس 600» بنسبة 0.7% ليصل إلى 625.86 نقطة. وقاد المؤشر الفرنسي «كاك 40» المكاسب الإقليمية بارتفاع تجاوز 1.4%، مدفوعاً بنتائج أعمال قوية لشركات كبرى، وسط حالة من الارتياح العالمي تجاه بيانات سوق العمل الأمريكية التي عززت الثقة في نمو الاقتصاد الدولي.

وسجلت أسهم شركة «إيرميس» للمنتجات الفاخرة نمواً بنسبة 2.3% بفضل مبيعات قياسية في الولايات المتحدة واليابان، كما قفزت أسهم «لوجراند» بنسبة 3.3% نتيجة الطلب المتزايد على مراكز البيانات. وأسهمت هذه النتائج الإيجابية في تبديد المخاوف المؤقتة بشأن اضطرابات قطاع الذكاء الاصطناعي، مما دفع المستثمرين لزيادة حيازاتهم في الأسهم القيادية بقطاعي التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية.

شهد قطاع الخدمات المالية قفزة بنسبة 1.4%، متصداً ارتفاعات القطاعات الأوروبية، عقب الإعلان عن صفقة دمج واستحواذ كبرى. وقفزت أسهم شركة «شرودرز» البريطانية بنسبة 30% بعد موافقة شركة «نوفين» الأمريكية على شرائها مقابل 9.9 مليار جنيه إسترليني (13.5 مليار دولار)، في خطوة تستهدف

ويرى محللون أن هذه التحركات المؤسسية ستعزز من جاذبية الأسهم الأوروبية خلال الربع الأول من عام 2026، خاصة مع تحسن التوقعات بشأن ربحية الشركات وتزايد وتيرة الاندماجات في القطاعات الحيوية التي تدعم استقرار الأسواق الإقليمية.

تأسيس كيان عملاق يدير أصولاً تقترب قيمتها من 2.5 تريليون دولار. وتعكس هذه الصفقة شهية الشركات الأمريكية للتوسع في القارة الأوروبية واقتناص فرص النمو في إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية.

«نيكاي» يخترق مستوى 58 ألف نقطة لأول مرة بدعم الزخم السياسي وصعود الين



سجل مؤشر نيكاي الياباني مستوى قياسياً جديداً يوم الخميس بعدما تجاوز حاجز 58 ألف نقطة للمرة الأولى، بالتزامن مع صعود نادر ثلاثي شمل أيضاً الين الياباني والسندات الحكومية، في ظل تفاعل الأسواق مع تداعيات الفوز الانتخابي التاريخي لرئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي.

ارتفع مؤشر نيكاي، اليوم الخميس، 0.3% إلى 57816.14 نقطة بعد أن لامس خلال الجلسة مستوى 58015.08 نقطة، وذلك مع استئناف التداول عقب عطلة رسمية، لترتفع مكاسبه منذ بداية 2026 إلى نحو 15%. وجاءت المكاسب مدفوعة بانطلاق موسم نتائج الأعمال في رابع أكبر اقتصاد عالمي، إلى جانب رهانات المستثمرين على أن يمنح الفوز الساحق للحزب الديمقراطي الليبرالي بقيادة تاكايتشي القدرة على

152.28 مقابل الدولار.

استقرار سياسي يعزز العملة اليابانية

أرجع محللون قوة الين المفاجئة إلى حصول تاكايتشي على أغلبية مريحة في مجلس النواب، ما أنهى مخاوف عدم الاستقرار السياسي التي استمرت منذ يوليو الماضي، ودفع المستثمرين إلى تقليص مراكز البيع على العملة اليابانية.

تحركات الشركات تباينت مع ترقب نتائج التكنولوجيا شهد المؤشر 150 سهماً مرتفعاً مقابل 74 سهماً متراجعاً، وكان سهم «هوندا موتور» من أبرز الخاسرين بعد هبوطه 3.3% إثر تراجع أرباح الربع الثالث 61%. في المقابل، يترقب المستثمرون نتائج «سوفت بنك» لمعرفة خطط تمويل استثماراتها الضخمة في مجال الذكاء الاصطناعي.

تمرير حزم إنفاق وتخفيضات ضريبية.

قال واتارو أكياما، المحلل لدى «نومورا للأوراق المالية»، إن الأسواق المحلية تسير في اتجاه صعودي قوي مدعومة بنتائج أعمال إيجابية وفوز انتخابي كاسح، لكنه أشار إلى تزايد مؤشرات ارتفاع حرارة السوق، ما قد يفتح الباب أمام موجات جني أرباح خلال الفترة المقبلة.

صعود الين والسندات الحكومية

ارتفع الين الياباني بعد تحذير جديد من المسؤول الحكومي عن شؤون العملات أتسوشي ميمورا بشأن تقلبات سعر الصرف، مع تلميحات إلى عمليات فحص للأسعار تمهيداً لاحتمال التدخل في السوق.

كما قادت السندات الحكومية طويلة الأجل موجة صعود، بينما سجل الين أعلى مستوى في أسبوعين عند

بورصات عالمية

الذكاء الاصطناعي ينعش أسهم الصين.. والتكنولوجيا تضغط على بورصة هونغ كونغ



ارتفعت أسهم الصين بشكل طفيف يوم الخميس بدعم من التفاؤل المتزايد بقطاع الذكاء الاصطناعي، عقب دعوات رسمية لتعزيز الابتكار التكنولوجي وتسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، في حين تعرضت أسواق هونغ كونغ لضغوط بفعل تراجع أسهم التكنولوجيا الكبرى. سجلت الأسهم القيادية في الصين مكاسب محدودة، إذ ارتفع مؤشر الشركات الكبرى بنحو 0.2% بحلول منتصف الجلسة، بينما صعد مؤشر شنغهاي المركب 0.1%. وجاءت هذه التحركات بدعم من تصريحات رئيس الوزراء لي تشيانغ، الذي دعا إلى تنسيق أفضل لموارد الطاقة والحوسبة لتعزيز تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي. قفزت لأسهم الذكاء الاصطناعي وإطلاق نماذج جديدة ارتفعت أسهم شركات الذكاء الاصطناعي المحلية بنحو 1% بعد الإعلان عن إطلاق نموذج ذكاء اصطناعي جديد من شركة ناشئة صينية، إلى جانب تقارير تفيد بأن شركة «بايت دانس» تعمل على تطوير شريحة مخصصة للذكاء الاصطناعي.

وقفز سهم الشركة الناشئة قرابة 25% مسجلاً أعلى مستوى منذ إدراجها في السوق خلال يناير.

ضغوط التكنولوجيا تهبط بأسواق هونغ كونغ

في المقابل، تراجعت أسهم التكنولوجيا الكبرى المتداولة في هونغ كونغ بنحو 2%، ما أدى إلى انخفاض المؤشر الرئيسي للمدينة قرابة 1%.

وأشار محللون إلى أن ضعف أداء أسهم التكنولوجيا منذ أواخر العام الماضي يرجع إلى صدمة سيولة حادة أكثر من كونه تغييراً في الأساسيات، مع توقعات بأن يوفر انحسار ضغوط السيولة الخارجية فرص شراء عند التراجعات.

إضافة إلى خفض تصنيفها الائتماني. في المقابل، قفز سهم شركة تطوير عقاري صينية مدرجة في هونغ كونغ حتى 8% بعد تقارير عن إعداد حزمة إنقاذ حكومية بقيمة 80 مليار يوان.

كما ارتفعت أسهم شركات السيارات داخل الصين وخارجها بنحو 0.5% لكل منهما عقب إصدار إرشادات تنظيمية تهدف إلى ضبط سلوك التسعير والحد من حروب الأسعار ومنع المنافسة غير العادلة.

ارتفعت غالبية الأسهم الصينية المقرر إضافتها إلى سلسلة مؤشرات الصين للأسهم من شركة مورغان ستانلي، وسط توقعات بتدفقات نقدية جديدة من المستثمرين الدوليين، ما عزز معنويات السوق خلال الجلسة.

تحركات متباينة لقطاعات العقارات والرقائق والسيارات تراجع سهم شركة صينية لصناعة الرقائق بنحو 4% إلى أدنى مستوى في نحو ستة أشهر بعد صدور أمر قضائي هولندي بالتحقيق في مزاعم سوء إدارة بإحدى وحداتها،

الأسهم الآسيوية تسجل مستوى قياسياً وتتفوق على وول ستريت

في كل شيء من أسهم التكنولوجيا إلى المعادن النفيسة والعملات المشفرة، لاختبار بفعل تغير توقعات أسعار الفائدة الأميركية وعدم اليقين بشأن الاضطرابات والتحويلات الجذرية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي.

وتحظى آسيا بإقبال المستثمرين مع انتقال سباق التكنولوجيا العالمي من رواد الذكاء الاصطناعي إلى الممكّنين لاعتماده على نطاق واسع. وتسيطر شركات إقليمية على نقاط اختناق حيوية، من الرقائق المتقدمة والذاكرة إلى خدمات التصنيع والتجميع، وتزود جزءاً كبيراً من الأجهزة التي تدعم توسع الذكاء الاصطناعي.

وقالت ستيفاني أليغا، استراتيجي الأسواق العالمية لدى «جي بي مورغان أسيت مانجمنت»، في مقابلة مع تلفزيون «بلومبرغ»: «نشهد تحول القيمة فعلياً عبر سلسلة القيمة». وأضافت: «هكذا تتفاعل الأسواق. نرى هذا التناوب بعيداً عن أكبر المنفقين نحو المستفيدين».

تحركات العملات والسلع في أجزاء أخرى من السوق، تراجع الذهب والفضة بشكل طفيف، بينما انخفضت «بتكوين» لتداول قرب 67000 دولار. وحافظ الدولار على خسائره، ما أفاد الين الذي لامس أعلى مستوى في أسبوعين.

وقال مارك كرانفيلد، استراتيجي في «بلومبرغ ماركتس لايف»، إن طوكيو لا تبدو مرتاحة لترك السوق يتحرك بلا قيود حتى مع تداول الدولار والين دون مستوياته المرتفعة الأخيرة».

وأضاف أن «التركيز على التنسيق مع واشنطن يرفع من حدة التوتر، مما يُعيد إحياء التهديد بمراجعة أسعار الفائدة أو غيرها من أساليب الضغط السياسي لمواجهة ضعف الين المتجدد».

مستثمرين عالميين خففوا تدريجياً من تعرضهم للدولار. ويتموضع المستثمرون للاستفادة من طفرة الذكاء الاصطناعي، مع توجيه الشركات مليارات الدولارات إلى هذه التكنولوجيا التي تعيد تشكيل وتغيير العديد من الصناعات.

وقالت إلفريدا يونكر، مديرة محافظ العملاء لدى «ألفينيتي إنفستمنت مانجمنت»، في مقابلة مع تلفزيون «بلومبرغ» إن «التنوع عبر المناطق وعبر القطاعات، هو سمة العام الحالي».

الوظائف والتضخم في صدارة اهتمامات الأسواق

رغم ذلك، تركز معظم الاهتمام يوم الأربعاء على بيانات الوظائف الأميركية، التي أشارت إلى قوة الاقتصاد الأميركي. ويتمثل التحدي الرئيسي التالي للأسواق في تقرير التضخم الأميركي المقرر يوم الجمعة، والذي قد يعزز مبررات الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول إذا لم تتراجع ضغوط الأسعار.

أبرز الاستنتاجات من تقرير الوظائف الأميركية لشهر يناير

وأغلق مؤشر «إس آند بي 500» جلسة الأربعاء من دون تغير يُذكر بعد تداولات متقلبة، مع تعرض أسهم خدمات العقارات لضغوط في أحدث موجة بيع مرتبطة بـ«مخاوف الذكاء الاصطناعي». ويتداول المؤشر الأميركي عند مضاعف ربحية مستقبلية يقارب 22 مرة، مقارنة بنحو 15 مرة لمؤشر «إم إس سي أي» لآسيا والمحيط الهادئ.

إعادة تموضع في سباق التكنولوجيا العالمي يبرز أداء آسيا في وقت تتعرض قناعات المستثمرين

مكاسب 13% منذ بداية العام بدعم الذكاء الاصطناعي والتقييمات الأخص، فيما تضغط بيانات الوظائف الأميركية على السندات

ارتفعت الأسهم الآسيوية لليوم الخامس، موسعة تفوقها هذا العام على نظيراتها الأميركية، مع اجتذاب التقييمات الأرخص نسبياً وآفاق النمو الأكثر متانة للمستثمرين. في المقابل، حافظت سندات الخزنة الأميركية على خسائرها، بعد صدور بيانات قوية للوظائف في الولايات المتحدة. وصعد مؤشر «إم إس سي أي» لآسيا والمحيط الهادئ بما يصل إلى 0.7% إلى مستوى قياسي. وارتفع المؤشر بنحو 13% منذ بداية العام، مسجلاً أفضل بداية له مقارنة بمؤشر «إس آند بي 500» هذا القرن.

في المقابل، ارتفع المؤشر الأميركي بنسبة 1.4% فقط. وقفز المؤشر القياسي في كوريا الجنوبية بنسبة 2.6%، معززاً صدارته كأفضل الأسواق أداءً هذا العام، بدعم من مكاسب شركات صناعة الرقائق مثل «سامسونج إلكترونيكس».

سندات الخزنة وتبدل رهانات الفائدة

تراجعت سندات الخزنة قليلاً، مع ارتفاع عائد السندات القياسية لأجل 10 سنوات إلى 4.18%، بعدما قلص المتداولون رهاناتهم على خفض أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي هذا العام عقب بيانات الوظائف.

وسعرت أسواق المال خفض الفائدة المقبل في يوليو بدلاً من يونيو، بعدما أضاف الاقتصاد الأميركي 130 ألف وظيفة في يناير، أي ضعف التوقعات الوسيطة. وفيما يبدو أنه عام استثنائي آخر، تتفوق أسواق آسيا على نظيراتها في الولايات المتحدة وأوروبا، ما يجذب



الجمعة اطيب
ببهارات قيشاوي
رمضان كريم
اطلب الان واحصل على خصم 10%

من عام
1962
مستمرين
معكم

استخدم الكود

RAMADAN2026



www.kishawimills.com

من «الشبكات التقليدية» إلى «المرافق الذكية»:

كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث نقلة نوعية في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في الكويت؟

الجزء الأول: البعد المحلي – تقييم الواقع واستشراف المستقبل (1/3)

بقلم - م. محمد عباس

مسؤول إقليمي سابق لنظم المعلومات بالبنك الدولي والأمم المتحدة
ومستشار الذكاء الاصطناعي

moh148@gmail.com



تشغيلية أكثر ذكاء وكفاءة.

في هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كرافعة استراتيجية قادرة على إعادة تعريف طريقة إدارة قطاع الكهرباء والماء، من التوليد إلى التوزيع، ومن الصيانة إلى خدمة المشتركين. ومن أجل فهم أعمق لهذا الملف وتأثيراته المتشعبة، نخصص هذه السلسلة من المقالات التحليلية المكونة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول (هذا المقال): نركز فيه محلياً على وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في الكويت، لتقييم الوضع الراهن للبنية التحتية، واستعراض الفرص المتاحة لتوظيف الذكاء الاصطناعي.

الجزء الثاني: سننتقل فيه إلى البعد الإقليمي، لرصد تجارب قطاعات الكهرباء والماء في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية في تبني التقنيات الحديثة.

الجزء الثالث: سنختتم السلسلة بالبعد الدولي، لاستقراء أفضل الممارسات العالمية ودراسات الحالة الرائدة واستخلاص الدروس المستفادة.

قطاع حيوي أمام تحوّل تاريخي

تعدّ وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في دولة الكويت (MEW) من أكبر المؤسسات الحكومية وأكثرها أهمية استراتيجية، إذ تتحمل مسؤولية توفير خدمتين لا غنى عنهما لكل مواطن ومقيم: الكهرباء والماء. في بلد تتجاوز فيه درجات الحرارة صيفاً 50 درجة مئوية، وتعتمد فيه تحلية مياه البحر كمصدر رئيسي للمياه العذبة، فإن كفاءة هذا القطاع ليست ترفاً تقنياً، بل ضرورة وجودية.

تأسست الوزارة في مراحل مبكرة من تاريخ الكويت الحديث، وشهدت توسعات هائلة واكبت النمو السكاني والعمري المتسارع. واليوم، تُشغل الوزارة منظومة ضخمة تشمل محطات توليد الكهرباء، ومحطات تحلية المياه، وشبكات نقل وتوزيع تمتد عبر كامل مساحة البلاد. إلا أن التحديات المترامية من ارتفاع الطلب، وتقدم بعض البنى التحتية، والاعتماد شبه الكلي على الوقود الأحفوري، تفرض ضرورة التحول نحو نماذج

الوضع الراهن: قراءة في البنية التحتية والقدرات أولاً: شبكة الكهرباء – أرقام ومؤشرات

تشغل الكويت منظومة كهربائية ضخمة نسبة إلى حجمها الجغرافي والسكاني. تبلغ القدرة المُركّبة لتوليد الكهرباء نحو 20,000 ميغاواط (MW) موزعة على عدد من محطات التوليد الرئيسية، أبرزها محطات الدوحة الغربية، والدوحة الشرقية، والزور الجنوبية، والصبية، والشعبية. وتُسجّل أحمال الذروة الصيفية مستويات تتجاوز 15,000 ميغاواط في السنوات الأخيرة، مع توقعات بارتفاعها المستمر نتيجة النمو العمراني وزيادة الطلب على أنظمة التبريد.

شبكة النقل الكهربائي تعمل عبر جهود مختلفة تشمل خطوط 400 كيلوفولت و300 كيلوفولت و132 كيلوفولت، وترتبط محطات التوليد بمحطات التحويل الفرعية المنتشرة في جميع محافظات الكويت. أما شبكة التوزيع فتمتد عبر آلاف الكيلومترات من الكابلات الأرضية والخطوط الهوائية لتوصيل الكهرباء إلى أكثر من 500,000 مشترك.

من التحديات الجوهرية التي تواجه شبكة الكهرباء الكويتية تقدم بعض المحطات التي مضى على تشغيلها عقود، وارتفاع نسبة الفاقد الكهربائي في بعض أجزاء شبكة التوزيع، فضلاً عن الاعتماد شبه الكامل على الغاز الطبيعي والوقود السائل في التوليد. كما أن الطلب المتزايد يفرض ضغوطاً مستمرة على الوزارة لتوسيع القدرات التوليدية وتحديث الشبكات.

ثانياً: شبكة المياه – منظومة التحلية والتوزيع

الكويت من أكثر دول العالم شحاً في الموارد المائية الطبيعية، مما يجعلها تعتمد بنسبة تتجاوز 90% على تحلية مياه البحر لتلبية احتياجاتها من المياه العذبة. تبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطات التحلية نحو 700 مليون غالون إمبراطوري يومياً (MIGD)، وتعدّ الكويت من أعلى دول العالم في معدل استهلاك الفرد للمياه يومياً.

شبكة توزيع المياه تشمل محطات ضخ رئيسية وفرعية، وخزانات استراتيجية وعالية موزعة جغرافياً، وشبكة أنابيب تمتد لآلاف الكيلومترات. وتواجه هذه الشبكة تحديات مشابهة لشبكة الكهرباء، من حيث تقدم بعض الأنابيب التي تعود لعقود سابقة، وارتفاع نسبة الفاقد المائي الناتج عن التسربات، والحاجة المستمرة لتوسيع الشبكة لخدمة المناطق السكنية الجديدة.

ثالثاً: البنية التحتية الرقمية والاتصالات

على صعيد البنية التحتية للاتصالات، تمتلك الكويت شبكة ألياف ضوئية (Fiber Optic) متطورة نسبياً تخدم القطاع السكني والتجاري، وقد استثمرت الدولة بشكل ملحوظ في توسيع هذه الشبكة خلال السنوات الأخيرة. تُعدّ هذه البنية الرقمية ركيزة أساسية لأي تحول ذكي في قطاع المرافق، إذ تُتيح نقل البيانات الضخمة من العدادات الذكية وأجهزة الاستشعار في الوقت الفعلي.

إلا أن مستوى الرقمنة داخل الوزارة ذاتها يتفاوت بين القطاعات. فبينما شهدت بعض العمليات التشغيلية تحديناً ملموساً عبر نظام SCADA (نظام التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات) لمراقبة الشبكة الكهربائية، وأنظمة GIS (نظم المعلومات الجغرافية) لإدارة الأصول، لا تزال فرص كبيرة قائمة لتعميق التحول الرقمي ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في صلب العمليات التشغيلية اليومية.

على صعيد خدمة المشتركين، أطلقت الوزارة تطبيقاً إلكترونيًا وبوابة رقمية تُتيح للمواطنين والمقيمين الاطلاع على استهلاكهم وسداد الفواتير وتقديم بعض الطلبات إلكترونياً. إلا أن هذه الخدمات لا تزال في مراحلها الأولى مقارنة بما تقدمه مرافق الكهرباء والماء في بعض الدول المتقدمة من حيث تخصيص الذكي والتفاعل التنبؤي مع المشترك.

الذكاء الاصطناعي: الرافعة الاستراتيجية لقطاع المرافق كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخدم وزارة الكهرباء والماء ومكوناتها؟

أولاً: إدارة الشبكة الذكية (Smart Grid Management)

إدارة الشبكة الكهربائية هي جوهر عمل أي مرفق كهربائي، والذكاء الاصطناعي يمكن أن يحدث نقلة نوعية في هذا المجال. خوارزميات التعلم الآلي قادرة على التنبؤ بأحمال الذروة بدقة عالية، مما يُتيح للوزارة تحسين توزيع الأحمال بين محطات التوليد وتقليل الهدر في الوقود. كما يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين إدارة الجهد والتردد عبر الشبكة في الوقت الفعلي، ورصد نقاط الضعف والاختناقات قبل أن تتحول إلى أعطال فعلية.

أنظمة إدارة الشبكة الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي تُوظف بيانات ملايين نقاط الاستشعار المنتشرة عبر الشبكة لبناء صورة شاملة ولحظية عن حالة المنظومة بأكملها، وهو ما يتجاوز بمراحل قدرات أنظمة SCADA التقليدية. هذا التحول يُعدّ

ذا أهمية قصوى لبلد كالكويت حيث يُشكل التكيف أكثر من 70% من الحسل الكهربائي صيفاً، مما يجعل التنبؤ الدقيق بالطلب وإدارته ذكياً أمراً بالغ الأهمية.

ثانياً: الصيانة التنبؤية والتوأم الرقمي (Predictive Maintenance & Digital Twin)

تعدّ الصيانة التنبؤية من أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي نضجاً وأثراً في قطاع المرافق عالمياً. بدلاً من الاعتماد على جداول صيانة دورية ثابتة أو الانتظار حتى حدوث العطل، تُحلل خوارزميات التعلم الآلي بيانات أجهزة الاستشعار المُثبتة على التوربينات والمحولات والمضخات وخطوط الأنابيب للتنبؤ بالأعطال قبل وقوعها بأسابيع أو أشهر.

تقنية «التوأم الرقمي» (Digital Twin) تأخذ هذا المفهوم إلى مستوى أعلى، حيث يتم بناء نسخة رقمية طبق الأصل من المحطة أو الشبكة بأكملها، تعمل بالتوازي مع المنظومة الحقيقية وتحاكيها في الوقت الفعلي. هذا التوأم الرقمي يُتيح للمهندسين اختبار سيناريوهات مختلفة، ومحاكاة تأثير الأعطال قبل حدوثها، وتحسين خطط الصيانة بشكل علمي مدعوم بالبيانات. في سياق الكويت، حيث تعمل المحطات تحت ظروف تشغيلية قاسية بسبب الحرارة المرتفعة والرطوبة العالية والأحمال الكبيرة، فإن الصيانة التنبؤية يمكن أن تُوفر مئات الملايين من الدولارات سنوياً عبر تقليل الأعطال غير المخططة وإطالة العمر الافتراضي للمعدات وتحسين كفاءة استهلاك الوقود.

ثالثاً: تحسين كفاءة تحلية المياه

تحلية مياه البحر عملية كثيفة الاستهلاك للطاقة، وأي تحسين ولو بنسبة صغيرة في كفاءتها ينعكس في وفورات مالية وبيئية ضخمة. خوارزميات الذكاء الاصطناعي يمكنها تحسين معايير التشغيل لمحطات التحلية في الوقت الفعلي، من ضبط درجات الحرارة والضغط إلى تحسين معدلات استرداد المياه وتقليل استهلاك الطاقة والكيماويات.

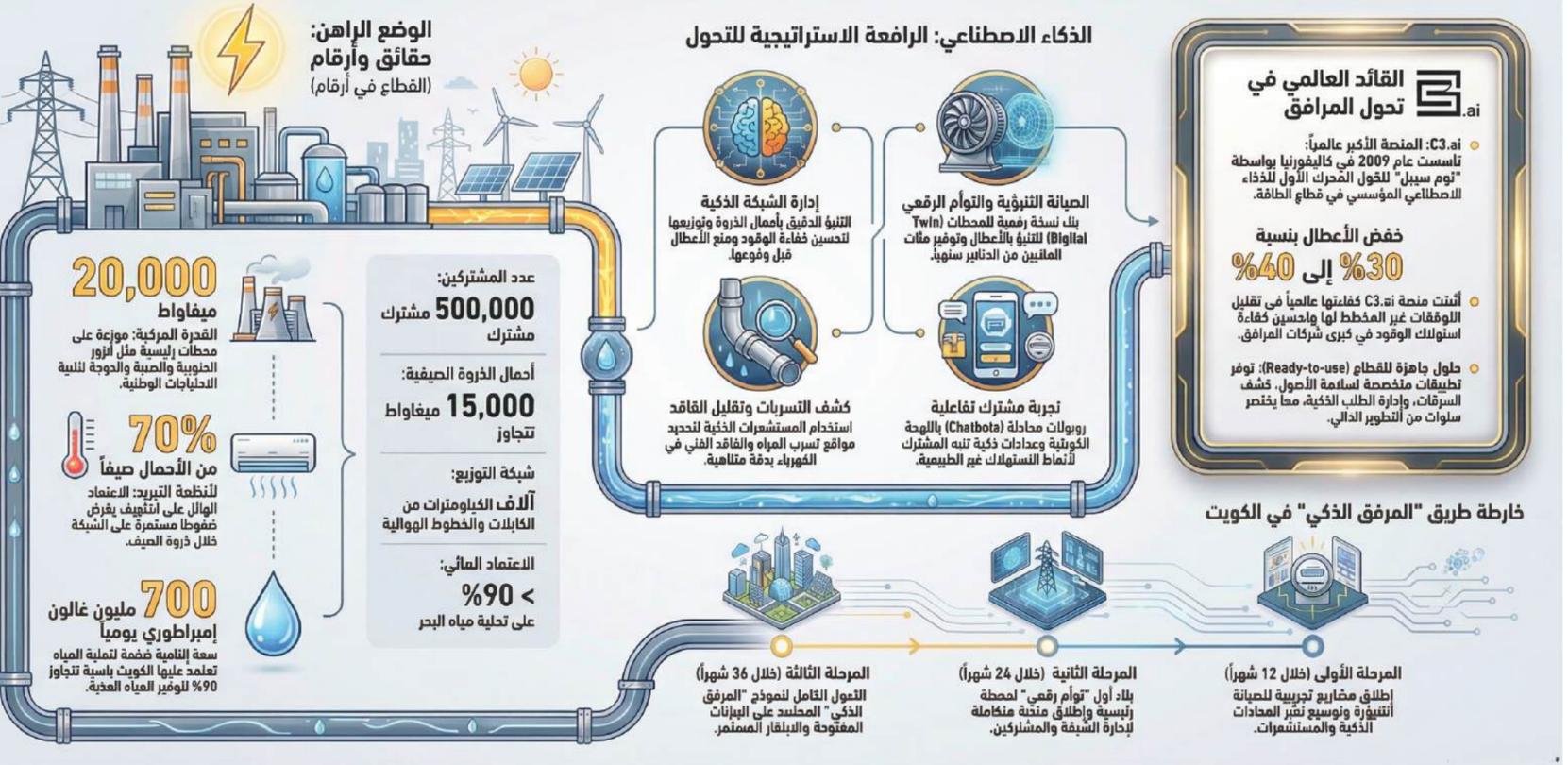
كما يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بجودة مياه البحر المُغذية (درجة الملوحة، ودرجة الحرارة، ونسبة العوالق) وتعديل معايير التشغيل تلقائياً وفقاً لذلك، مما يُحسن كفاءة الإنتاج ويُقلل الإجهاد على الأغشية والمعدات.

رابعاً: كشف التسربات وتقليل الفاقد

الفاقد في شبكاتي الكهرباء والمياه يمثل خسارة مالية وبيئية كبيرة. أنظمة الذكاء الاصطناعي، باستخدام بيانات

الاقتصادية

من الشبكات التقليدية إلى المرافق الذكية: مستقبل الطاقة في الكويت مدعوماً بالذكاء الاصطناعي



إنجازات ملموسة في توسيع القدرات التوليدية وتحسين البنية التحتية على مدى عقود. لكن التحديات المتزايدة من ارتفاع الطلب وتقدم البنى وضغوط الاستدامة البيئية تفرض ضرورة التحول نحو نماذج تشغيلية أكثر ذكاءً.

الهدف ليس مجرد تحديث تقني تدريجي، بل إعادة تعريف العلاقة بين الوزارة وشبكتها ومشاركتها عبر تسخير قدرات الذكاء الاصطناعي في كل حلقة من حلقات سلسلة القيمة. المقومات متوفرة: بنية تحتية رقمية جيدة، وقدرات مالية كبيرة، وكوادر هندسية مؤهلة. ما ينقص هو الإرادة المؤسسية الحاسمة والرؤية الاستراتيجية الجريئة التي ترى في الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية، بل رافعة لتحويل قطاع المرافق الكويتي إلى نموذج إقليمي يُحتذى.

المستقبل ينتمي لمن يصنعه اليوم.

ملاحظة للقراء: في إطار التغطية المعمّقة لهذا الملف، سنجري «الاقتصادية» مقابلة تقنية حصرية مع فريق شركة C3.ai في منطقة الخليج والكويت، لتبسيط الضوء على القيمة المضافة التي يمكن أن تُقدّمها حلول الذكاء الاصطناعي المتخصصة لقطاع المرافق في الكويت والمنطقة. ترقبوا هذه المقابلة في الأعداد القادمة.

وفي الجزء الثاني من هذه السلسلة، سنوسّع العدسة لنرصد كيف تتعامل وزارات ومؤسسات الكهرباء والماء في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية مع ملف الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وأين تقف الكويت في سباق التحول الذكي الإقليمي.

هذا المقال هو الجزء الأول من سلسلة مكونة من ثلاثة أجزاء حول تحول قطاع الكهرباء والماء نحو «المرافق الذكية».

أولويات الصيانة، والكشف عن السرقات والفاقد غير الفني في الشبكة باستخدام تحليل أنماط الاستهلاك، وتحسين كفاءة التوليد عبر نمذجة أداء المحطات والتوربينات في الوقت الفعلي، وإدارة الطلب الذكية التي تُساعد في تقليل أحمال الذروة عبر برامج استجابة الطلب، فضلاً عن تحليلات سلامة الأصول التي تُقيّم حالة المعدات والبنية التحتية بشكل مستمر. شركات مرافق كبرى حول العالم تستخدم منصة C3.ai فعلياً، بما فيها شركات أمريكية وأوروبية رائدة. والنتائج المُعلنة تتضمن تقليل الأعطال غير المخططة بنسب تتراوح بين 30% و40%، وتحسين كفاءة استهلاك الوقود، وتقليل الفاقد في الشبكة بنسب ملموسة.

هذا النموذج يُقدّم مثلاً عملياً لما يمكن أن يحققه وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في الكويت من خلال الشراكة مع مزود حلول الذكاء الاصطناعي المتخصصين. الفارق بين بناء حلول من الصفر والاستفادة من منصات ناضجة ومُجربة يمكن أن يختصر سنوات من الجهد ويُقلل المخاطر بشكل كبير.

خارطة طريق مقترحة

بناءً على المعطيات الحالية، نضع التوصيات التالية أمام صنّاع القرار في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة:

المرحلة الأولى (قصيرة المدى — 12 شهراً): تشكيل فريق عمل متخصص لدراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع المرافق العالمي، مع إطلاق شراكة استراتيجية تجريبية (Pi-IoT) مع مزود حلول ذكاء اصطناعي متخصص لتطبيق الصيانة التنبؤية على إحدى محطات التوليد أو التحلية الرئيسية. كما تشمل هذه المرحلة توسيع نشر العدادات الذكية وأجهزة الاستشعار على الشبكة كأساس لجمع البيانات اللازمة.

المرحلة الثانية (متوسطة المدى — 24 شهراً): تطوير منصة إدارة شبكة ذكية متكاملة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع تطبيق حلول كشف التسريبات الذكية على شبكة المياه، وإطلاق تطبيق مشترك ذكي يُقدّم توصيات استهلاك مُخصصة. كما تشمل هذه المرحلة بناء أول "توأأم رقمي" لمحطة توليد أو تحلية رئيسية.

المرحلة الثالثة (طويلة المدى — 36 شهراً): التحول نحو نموذج «المرافق الذكية» (Smart Utility) المتكامل، مع إطلاق منصة بيانات مفتوحة تُتيح للمطورين وشركات التقنية بناء حلول مبتكرة، والسعي لأن تكون الكويت مركزاً خليجياً لابتكارات الذكاء الاصطناعي في قطاع المرافق.

بناء الكوادر: الاستثمار في رأس المال البشري

التقنية وحدها لا تكفي. نجاح أي تحول رقمي في قطاع المرافق يعتمد على توفر الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة الهندسية التشغيلية والمعرفة بعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي. وزارة الكهرباء والماء بحاجة لبرنامج متكامل لتأهيل مهندسيها وفنييها في هذه المجالات، سواء عبر برامج تدريب داخلية مكثفة أو شراكات مع الجامعات المحلية كجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

كما يُمكن إطلاق «برنامج زمالة تقنية» يستقطب الكفاءات الكويتية الشابة المتخصصة في هندسة البيانات والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مما يُساهم في توطيد المعرفة وبناء قاعدة وطنية من الخبراء قادرة على قيادة التحول الذكي واستدامته.

خاتمة

تمتلك وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في الكويت منظومة ضخمة وحيوية تخدم الوطن بأكمله، وقد حققت

أجهزة الاستشعار الصوتية ومقاييس الضغط والتدفق، قادرة على تحديد مواقع التسريبات المائية بدقة عالية، وكذلك رصد حالات التسرب أو الفقد غير الفني في شبكة الكهرباء. هذا التطبيق وحده يمكن أن يُحقق وفورات مالية كبيرة للوزارة ويُساهم في الحفاظ على الموارد المائية الشحيحة، خاصة مع ارتفاع تكلفة إنتاج المياه المُحلاة.

خامساً: تحسين تجربة المشترك

المشترك في خدمات الكهرباء والماء يستحق تجربة أكثر ذكاءً وتفاعلية. تطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكنها تقديم تقارير استهلاك مُخصصة مع توصيات لتقليل الاستهلاك والتكلفة بناءً على أنماط الاستخدام الفعلية لكل مشترك. كما يمكن لروبوتات المحادثة الذكية (Chatbots) المدعومة بالذكاء الاصطناعي التعامل مع استفسارات المشتركين وشكاواهم باللغة العربية واللهجة الكويتية على مدار الساعة، مما يُخفف الضغط على مراكز الاتصال ويُحسّن رضا المتعاملين. أبعد من ذلك، يمكن لتطبيقات العدادات الذكية (Smart Meters) المتكاملة مع منصات الذكاء الاصطناعي أن تُنبّه المشتركين إلى أي أنماط استهلاك غير طبيعية قد تشير إلى عطل في الأجهزة المنزلية أو تسرب مائي، مما يُحوّل العلاقة بين الوزارة والمستهلك من مجرد علاقة «مُزوّد ومُستهلك» إلى شراكة ذكية.

سادساً: الربط الكهربائي الإقليمي وإدارة التدفقات العابرة للحدود

تكتسب مشاريع الربط الكهربائي أهمية متزايدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط. شبكة الربط الكهربائي الخليجي (GCCIA) التي تربط دول مجلس التعاون الست بالفعل تُشكل نموذجاً أولياً لتبادل الطاقة الإقليمي. لكن المشروع الأكثر طموحاً في المنطقة هو مشروع الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية ومصر بقدرة 3,000 ميغاواط عبر كابلات بحرية وبرية تمتد لأكثر من 1,300 كيلومتر، وهو مشروع استثماري ضخم يُقدّر بمليارات الدولارات ويهدف لتبادل الطاقة بين البلدين مستفيداً من اختلاف أوقات الذروة. هذا النوع من المشاريع يفتح أمام الكويت فرصاً استراتيجية للمشاركة في سوق طاقة إقليمية متكاملة، حيث يمكن تصدير الفائض الكهربائي في فترات انخفاض الطلب واستيراد الطاقة في أوقات الذروة. والذكاء الاصطناعي يلعب دوراً محورياً في إدارة هذه التدفقات العابرة للحدود، من التنبؤ بالعرض والطلب في كل سوق إلى التسعير الديناميكي وتحسين مسارات التدفق لتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

كما أن جاهزية البنية التحتية الكويتية للربط مع الشبكات الإقليمية، وتطوير قدراتها في إدارة التبادل الكهربائي الذكي، ستكون عاملاً حاسماً في تعزيز مكانة الكويت كلاعب فاعل في سوق الطاقة الخليجية والعربية المستقبلية.

C3.ai: نموذج لمنصات الذكاء الاصطناعي المتخصصة في قطاع المرافق

من بين الشركات العالمية الرائدة التي تُقدّم حلول ذكاء اصطناعي متخصصة لقطاع المرافق (Utilities)، تبرز شركة C3.ai كنموذج يستحق الدراسة. هذه الشركة، التي أسسها توم سيبل (Tom Siebel) عام 2009 ويقع مقرها في كاليفورنيا، طوّرت منصة ذكاء اصطناعي مؤسسية (Enterprise AI Platform) مُصمّمة خصيصاً لقطاعات الطاقة والمرافق والتضيق والحكومات.

ما يُميّز منصة C3.ai هو تقديمها لمجموعة متكاملة من التطبيقات الجاهزة المُصمّمة لقطاع المرافق، تشمل تحسين موثوقية الشبكة الكهربائية عبر التنبؤ بالأعطال وتحديد

المراجع والمصادر الرئيسية:

- * وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة — الكويت (mew.gov.kw) : البيانات التشغيلية والإحصاءات الرسمية.
- * هيئة الربط الكهربائي الخليجي (GCCIA) : بيانات شبكة الربط الكهربائي وقدرات التبادل.
- * الشركة السعودية للكهرباء ومشروع الربط السعودي — المصري: البيانات الرسمية المُعلنة.
- * Enterprise AI for Utilities — C3.ai : وثائق المنصة ودراسات الحالة المنشورة.
- * الوكالة الدولية للطاقة: (IEA) تقارير رقمنة قطاع الطاقة والمرافق.
- تقارير Boston Consulting Group وMcKinsey
- : الدراسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في قطاع المرافق.
- * Bloomberg NEF : تقارير التحول الرقمي في قطاع الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط.

حول الكاتب:

م. محمد عباس: مستشار دولي في الذكاء الاصطناعي، يمتلك خبرة واسعة كمسؤول إقليمي سابق لنظم المعلومات في البنك الدولي والأمم المتحدة. يركز في كتاباته على تحليل الفجوات الرقمية واستراتيجيات البنية التحتية التكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

دليل الضوابط الشرعية الصادرة عن معهد اتحاد العقارين

الحلقة الثانية (2)

الربا تدمير للاقتصاد... تعطيل لطاقت الاستثمار المنتج... وزيادة لأعباء الآخرين

تحريم الاحتكار نابع من منع إلحاق الضرر بالناس وإفساد الأسواق

الغش هو تحسين السلعة بطرق خادعة لتظهر سلامتها مع أنها معيبة

الاستدلال من الآية: أن الغرر يؤدي إلى عدم رضا أحد المتعاقدين بما يترتب عليه من آثار جزئية أو كلية، فكان المال الذي أخذه الطرف الأول أكلاً بالباطل لانتفاء الرضا ومن ثم حصول النزاع. ومن السنة ما جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر، وغيرها من الأحاديث والأدلة على منع الغرر.

أما عن علة تحريم الغرر: فهي أنه يفضي إلى المخاصمة والمنازعة ومنافاته لمقصد العدل بين الناس؛ ولما يؤديه من الظلم والعداوة والبغضاء والنزاع، لعدم حصول كل واحد من أطراف العقد على حقه المترتب له شرعاً كلياً أو جزئياً، وأيضاً لما يؤديه من أكل مال الناس بالباطل.

يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله: «والغرر هو المجهول العاقبة، فإن بيعه من الميسر، وذلك أن العبد إذا أبق، والبعر إذا شرد، فإن صاحبه إذا باعه إنما يبيعه مخاطرة فيشتريه المشتري بدون ثمنه بكثير، فإن حصل له، قال البائع: قمرنتي وأخذت مالي بثمان قليل، وإن لم يحصل، قال المشتري: قمرنتي وأخذت الثمن بلا عوض، فيفضي إلى مفسدة الميسر التي هي إيقاع العداوة والبغضاء، مع ما فيه من أكل المال بالباطل الذي هو نوع من الظلم».

والغرر في الشريعة ثلاثة أقسام: كثير، ومتوسط وقليل. فأما الغرر الكثير فإنه يحرم في عقود البيع، وذلك باتفاق المذاهب الفقهية الأربعة، وحكي الإجماع على ذلك. ومثاله بيع الثمار قبل بدء صلاحها، وبيع ما لا يمكن رؤيته أو معرفة حاله، كبيع السمك في الماء أو الطير في الهواء. أو بيع سلع خدمات غير محددة.

وأما الغرر اليسير، فإنه مغفوع عنه ولا يكاد يخلو منه عقد، لأن الناس يتسامحون فيه، وكانت مفسدته أقل من مصلحته ولا يتعدى ضرره المتعاقدين. ومثاله ما تدعو إليه الحاجة: كشراء الدار دون معاينة أساسها، وشراء الثياب دون معرفة حشوتها. والغرر المتوسط اختلف فيه العلماء، هل يلحق بالأول أم بالثاني؟ ويمكن تلخيص ضابط الغرر الممنوع شرعاً في المعاملات، بما يلي:

- * أن يكون الغرر كثيراً غالباً على العقد
- * أن يمكن التحرز منه دون حرج ومشقة
- * ألا تدعو إلى الغرر حاجة عامة
- * أن يكون في عقود المعاوضات وما فيه شائبة معاوضة

تجنب البيع على البيع

حرصت الشريعة على تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية، والبعد عن كل أسباب البغضاء والتنافر بين أفراد المجتمع، ولأجل ذلك نهت الشريعة الإسلامية المسلم عن كل تصرف يؤدي إلى الإضرار بالآخرين ويكون سبباً للبغضاء والعداوة.

ومن بين التصرفات التي نهت عنها «البيع على البيع»، فإذا ما تراضى المتبايعان على ثمن سلعة، فلا يجوز أن يجيء شخص ثالث فيقول للمشتري: أنا أبيعك مثل هذه السلعة بأقل من ثمن هذا الثمن، أو يقول أبيعك خيراً من هذه السلعة بثمانين أو بدونه. لأنه بفعله هذا يكون قد أفسد الصفقة التي تمت بين الطرفين. ومثلها في الحكم صورة «الشراء على الشراء» وهي أن يتراضى المتبايعان على ثمن سلعة، فيجيء آخر فيقول للبائع: أنا أشتري منك هذه السلعة بأكثر من هذا الثمن.

قال النووي رحمه الله: «أما البيع على بيع أخيه فمناهه أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أجود منه بثمانين ونحو ذلك. وهذا حرام. يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه، وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار: افسخ هذا البيع، وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن ونحو هذا. وأما السوم على سوم أخيه: فهو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقداه، فيقول الآخر للبائع: أنا أشتريه، وهذا حرام بعد استقرار الثمن».

فلا يجوز شرعاً أن يقوم بائع آخر بعرض بيع سلعة مماثلة بسعر أقل أو بجودة أعلى على مشترٍ قام بالفعل بإجراء عقد بيع مع بائع آخر، سواء كان المشتري ما زال في مدة خياره أو بعد إتمام البيع. فمتى ما استحسنت المشتري السلعة وركن إلى البائع وبدأ بالاتفاق مع البائع على الثمن، ولم يبق إلا العقد والرضا الذي يتم به البيع، فإذا كان البائع والمشتري على مثل هذه الحال، لم



إبراهيم العوضي
رئيس مجلس إدارة اتحاد العقارين

تحريم الربا:

النوع الأول: الربا الناشئ عن الدين (ربا النسيئة أو ربا الجاهلية)، وهو النوع الأكثر شيوعاً في المعاملات المالية والمصرفية التقليدية، ومثاله الفائدة المدفوعة على القرض، فلو اقترض شخص ١٠٠٠ دينار لمدة عام واحد بفائدة ٥٪، فسيضطر في نهاية المدة إلى دفع ٥٠ ديناراً إضافية على أصل القرض.

النوع الثاني: الربا الناشئ عن البيع (ربا البيوع)، ويعود أصل هذا النوع من الربا إلى حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (الدَّهْبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالثَّمَرُ بِالثَّمَرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سِوَاءً بِسِوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ).

فيقرر هذا الحديث أن الربا قد يوجد أيضاً عند بيع أصناف محددة بصورة معينة تؤدي إلى أن تكون المعاملة غير متكافئة، فعلى سبيل المثال، لا تصح مقايضة كيلوغرام واحد من الشعير بثلاثة كيلوغرامات من الشعير، فالزيادة في الوزن هنا ربا. ويُعرف هذا بربا الفضل (الفضل هو الزيادة الظاهرة بين الوزنين).

كما لا يجوز مقايضة كيلوغرام من الذهب يسلم فوراً في مجلس التعاقد مقابل كيلوغرام من ذهب مثله يسلم بعد شهر، ويعرف هذا بربا النساء (أي التأخير أو التأجيل)، والتأخير في تسليم الذهب المقابل ينطوي على زيادة مقدرة فحرم لذلك.

تَجَبُّبُ الْغَرْرِ

الغرر في اللغة: اسم مصدر لـغرر، وهو دأب على معنى النقصان والخطر والتعرض للهلكة والجهل. وفي الاصطلاح: عرفه العلماء بعبارات متقاربة، منها تعريف ابن تيمية: الغرر: هو المجهول العاقبة. وعرفه ابن القيم بتعريف جامع فقال: بأنه ما لا يعلم حصوله، أو لا تعرف حقيقته ومقداره، أو ما كان له ظاهر يغر المشتري وباطن مجهول، أو ما خفيت عاقبته أو تردد بين الحصول والفوات.

وعند التدقيق في تعريفات الفقهاء للغرر، نجد أنهم وإن تفاوتوا في تحديد مفهوم الغرر، إلا أنهم اتفقوا على أنه ما لا يضمن أو ما كان مستور العاقبة، وتردد بين الوجود والعدم.

وقد ورد النهي عن بيع الغرر في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فمن الكتاب الكريم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾، وغير ذلك من الأدلة التي تفيد النهي عن أكل أموال الناس بغير حق ظلماً وعدواناً. ووجه

تنشر «الاقتصادية» دليل الضوابط الشرعية لإدارة الأملاك العقارية، والذي أنجزه معهد اتحاد العقارين للتدريب الأهلي، في مبادرة إيجابية وجهد كبير لإثراء السوق المحلي وذلك في إطار تعزيز قيم الالتزام الشرعي، وترسيخ نهج المسؤولية في إدارة القطاع العقاري بما يضمن توافق الممارسات المهنية مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وقد حرص معهد اتحاد العقارين من خلال إعداد هذا الدليل، على استعراض أبرز الضوابط الشرعية والقواعد الفقهية المتعلقة بإدارة الأملاك العقارية. وذلك استناداً إلى ما ورد في الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء، مع الاسترشاد بأفضل الممارسات الحديثة في هذا المجال.

ويأتي إصدار هذا الدليل تجسيدا لرسالة المعهد في تثقيف ودعم العاملين في القطاع العقاري من ملاك ومدبرين ومطورين ومهنيين، بما يمكنهم من أداء أعمالهم وفق أسس شرعية راسخة، تساهم في تنمية القطاع واستقراره، وتعزز الثقة به محلياً وإقليمياً. وفيما يلي التفاصيل:

تتم أهمية معرفة تعاليم الشريعة الإسلامية في الأعمال التجارية في تحقيق مقاصد حفظ المال والعدل، وحماية الأفراد من الظلم والغش والضرر، وتحقيق البركة في الرزق، وتجنب الغنى غير المشروع، والحفاظ على استقرار المجتمع والاقتصاد. ومعرفة أصول المعاملات المحرمة، مثل الربا والغرر، ضرورة شرعية لضبط التعاملات المالية المعاصرة، والتفرقة بينها وبين المعاملات الحلال، كما أن فهم هذه التعاليم يُمكن المسلم من اجتناب المعاملات المحرمة، ويدفعه لاتخاذ القرارات المالية السليمة، بما يضمن له تحقيق البركة في المال، بينما المكاسب المحرمة منزوعة البركة ولا تجلب الخير.

تجنب الربا:

الربا في اللغة: الزيادة، ومعناه شرعاً: فضل مال بلا عوض مشروط في المعاوضة، أو هو الزيادة في المعاملة بالنقود والمطعومات في القدر أو الأجل.

وقد ثبت تحريم الربا بالقرآن والسنة وإجماع الفقهاء. قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقْوَمُ أَكْدَى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْأَمْسِ ذَلِكَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾. ﴿وَأَكْبَرُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَاد فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. (22)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَيَّدَاتِ) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: (الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّخْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالْوَالِيُّ يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ) .

وعن جابر رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ (أَكْلَ الرِّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ) والربا مدمر للاقتصاد؛ لأن فيه تعطيلاً لطاقت الاستثمار المنتج، وزيادة في أعباء الآخرين دون المبادلة المتكافئة في السلع والمنافع، وهو يخرج النقود عن دورها الاقتصادي في أنها وسيلة للتبادل ومعيار للقيم فيجعلها سلعة بذاتها.

والربا سبب من أسباب الأزمات الاقتصادية، وهو ما أشار إليه قوله تعالى في قوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقْوَمُ أَكْدَى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْأَمْسِ﴾. فهذا التخبط من المس إما حقيقي أو مجازي، «فالإية على المعنى الحقيقي وعيد لهم بابتداء تعذيبهم من وقت القيام للحساب إلى أن يدخلوا النار.. وهي على المعنى المجازي تشنيع، أو توعدهم بسوء الحال في الدنيا ولقي المتاعب ومرارة الحياة تحت صورة خيالها الرائي مستقيمة».

والربا يؤدي إلى سوء توزيع الثروة؛ لأن الربا يكسب الثروة في يد الأغنياء، ويصير أضعافاً مضاعفة في جيب المرابين من جيوب المحتاجين.

والربا ينقسم إلى نوعين، وكلا نوعيه يحصل فيه المرابي على «زيادة لا يقابلها شيء»، فيكون قد ظلم الطرف الآخر، وهذه علة

الربا يُخرج النقود عن دورها الاقتصادي في أنها وسيلة للتبادل ومعياري للقيم فيجعلها سلعة بذاتها

الاحتكار هو التسلسل على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأغلى الأثمان

مأخوذة من الطفيف وهو القليل، لأن من يسرق من المكيال والميزان يقتصر على الشيء الطفيف حتى لا يكتشف.

والغش والتدليس والتغيير والتطفيف كلها أفعال محرمة في المعاملات التجارية، يأثم فاعلها ويحاسب عليها يوم القيامة، كما أنها أيضا قد تؤثر في سلامة أو قانونية العقود التي وقعت فيها، وقد يترتب عليها تغيير من آثارها التعاقدية، فمثلا لو كان «التدليس» مؤثرا في اختلاف الثمن في المعاملة ثبت به الخيار لمن وقع عليه شيء من ذلك، فله أن يفسخ الصفقة ليدفع عن نفسه الضرر الناشئ عن التدليس، كما ثبت له حق الفسخ دون اشتراط، لأن الأصل في البيع السلامة من العيوب، وانتفاء التدليس. ومن صور التدليس: «التصرية» وهي حبس اللين في الضرع بترك حلب الشاة أو البقرة أياما عند إرادة بيعها لبيتهم المشتري أنها غزيرة اللبن وأن ذلك عادة لها. فغزارة اللبن وصف زائد في الشاة أو البقرة، والناس تزيد في الثمن إذا وجدت مواصفات زائدة في المبيع فإذا حلبها المشتري بعد البيع وتبين له أنها «مُصْرَاة»، فقد أثبت جمهور الفقهاء للمشتري حق فسخ العقد، مع إلزامه برد صاع من تمر تعويضا عن اللبن الذي تحصل عليه، أما الحنفية فقالوا ليس للمشتري رد الشاة «المُصْرَاة» إلى البائع، ولكن يثبت له حق الرجوع إلى البائع بالنقصان ويطلب الفرق في الثمن.

وقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لا تُصْرُوا العَئِمَّ، وَمَنْ ابتاعها فهو بخير النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا: إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَضَاعًا مِنْ تَمْرٍ).

وتنطبق هذه الصورة على كل شيء تدخل عليه تحسينات مؤقتة عند بيعه من أجل خداع المشتري، فله حق الرد مع تقرير مقابل الانتفاع بحسب العرف والخبرة.

وإذا علم البائع في سلعته عيبا لم يجز له بيعها حتى يبينه للمشتري أو يشترط لنفسه البراءة مما فيه من العيوب ليكون المشتري على بصيرة من أمره فيتفحص المبيع جيدا ويكتشف ما فيه من عيوب ويسأل البائع عنها.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (المسلمُ أخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه عيب إلا بيئته له).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ عام وقد حسَّنه صاحبه فوضع يده فيه فإذا طعامٌ رِيءٍ فقال: بئ هذا على حدة وهذا على حدة من غشنا فليس منا).

فكل ما ينقص ثمن الشيء في عادة التجار هو عيب لأنه يحصل الضرر بنقص القيمة المالية، والمرجع في تحديد العيب ومعرفته هو إلى المتعارف عليه عند أهل الخبرة بالشيء.

وإذا ظهر في المبيع عيب وثبت أنه بسبب قديم - أي قبل تسلّم المشتري - فإن له خيار العيب (الحق في الفسخ أو في التمسك بالعقد) وله الاتفاق مع البائع للتعويض عن العيب، وليس له إجبار البائع على التعويض إذا أراد الفسخ فإن الضرر يندفع عن المشتري بتمكينه من رد المبيع المعيب.

وأما التطفيف في الكيل أو الوزن فهو أيضا فعل محرم ونزل فيه قوله تعالى: ﴿ وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوا لَهُمْ أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ خَسِرُوا ﴾

قال ابن عباس رضي الله عنهما: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينة كانوا من أخبث النَّاسِ كيلا، فأَنزَلَ اللَّهُ سبحانه وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ فأَحْسَنُوا الكيلَ بعد ذلك.

وقال أبو هريرة رضي الله عنه: قَدِمْنَا وقد خَرَجَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى خيبر، واستخلف على المدينة رجُلٌ من بني غِفَارٍ يُقال له: سِبَاعٌ بَنُ غَرْفُطَةَ، فأتيناهُ، وهو يُصلي بالنَّاسِ صلاةَ الغداةِ، فقرأ في الركعة الأولى: (كهيعص)، وفي الثانية: وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ، قال أبو هريرة: فأقول وأنا في الصلاة: وَيَلِّ لأبي فلان، له مكيالان، إذا أكتال أكتال بالوافي، وإذا كال كال بالناقص.

وإذا حصل نقص في الكيل أو الوزن دون تعمد من البائع فإنه يستحق المشتري تكملة ما نقص عليه وإذا كان الشراء واقعا على صُبرَةٍ (أي جملة غير معروفة المقدار) واشترط المشتري أن مقدارها هو كذا، فظهر إنها أقل أو أكثر كانت العبرة بالمقدار الفعلي، ويعدل الثمن بالنسبة نقصا أو زيادة.

ومفهوم التطفيف لا يقتصر على ما يباع بالكيل أو الميزان فقط، بل قد يقع في عقود العقود التي يتبادل فيها المتعاقدان السلع أو المنافع أو الحقوق، فمن صور التطفيف المعاصرة في عقود الإجارة والتوظيف عدم تسليم العمال أجورهم كاملة أو تأخيرها مع أنهم أجزوا أعمالهم كاملة وفي وقتها، وكذلك قد يقع التطفيف من طرف العمال عندما يستوفون رواتبهم كاملة، وفي المقابل يضيعون أوقاتهم أثناء العمل وينشغلون بإنجاز أعمالهم الخاصة أو لا يلتزمون بساعات الدوام المتفق عليها.



والأفراد، ويؤكد هذا ما جاء في معجم المصطلحات الاقتصادية من أن الاحتكار هو السيطرة الخالصة على عرض سلعة أو خدمة ما في سوق معلومة أو على الامتياز الخالص للشراء أو البيع دون مزاحم أو منافس. وهذا ما يتفق مع الحكمة التي من أجلها منع الاحتكار، وهي منع الإضرار بالناس.

أما عن حكم الاحتكار في الشريعة الإسلامية فقد ذهب عامة المذاهب الفقهية إلى القول بعدم جواز الاحتكار. لورود النهي عن احتكار السلع في عدة أحاديث، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (الجالبُ مرزوقٌ والمحتكرُ ملعونٌ)، كما روي أن النبي ﷺ قال: (مَنْ احتكرَ الطَّعامَ أربعين ليلةً فقد برئَ مِنَ اللَّهِ وبرئَ اللَّهُ منه).

وعلة تحريم الاحتكار هي إلحاق الضرر بالناس من فساد الأسواق، ومنع الطعام من الرواج بها، وإبطال مصالح الرعية، وغلاء الأسعار، والزيادة في المكوس والضرائب، وانتشار الفقر والجوع، وقيام شركات الاحتكار، وإلغاء التعامل الحر.

وقد اشترط الفقهاء للاحتكار المحرم شروطا: الأول: أن تكون المادة المحتكرة زائدة عن حاجة المحتكر وحاجة من يعولهم سنة كاملة، فإن كان سيحتاج إليه خلال سنة وخرزته لحاجته إليه فلا يعد ذلك احتكارا.

الثاني: أن ينتظر المحتكر بالسلعة وقت ارتفاع ثمنها. الثالث: أن يكون الناس محتاجين إلى المادة المحتكرة ونحوها. فإن انتفت هذه الشروط فإنه يجوز تخزين المادة، ولا يعد ذلك احتكارا.

ومفاسد الاحتكار كثيرة جداً؛ فهو من أشد الظلم، وسبب إفساد العمران والدولة، وهو من أكل أموال الناس بالباطل، وهو يقوم على القسر والإكراه والغصب، لا سيما أنه دليل على دناءة النفس وسوء الخلق، حيث يورث الضغينة والحقد والكرهية.

وقد واجهت الشريعة هذا التصرف المقيت بإجراءات وقائية كمنع تلقّي الرُكبان وبيع الحاضر للبادي، وهدفها من ذلك قطع السبل على المحتكرين. إضافة إلى السيطرة على المال المحتكر، وتعزيز المحتكرين، وجبرهم على البيع، وتسعير البضائع عليهم. وهكذا نظرت الشريعة الإسلامية إلى الاحتكار من زاوية المصلحة العامة للناس، وجعلت منه محرماً ومذموماً، ونهت عنه وحرّمته على الفرد والمؤسسات وجموع الجماهير، لما فيه من تضيق على الناس في معيشتهم والإضرار بهم.

تَجَبُّبُ العِشِّ والتدليس والتغيير والتطفيف
العش: تحسين السلعة بطرق خادعة لتظهر سلامتها مع أنها معيبة.

التدليس: نوع من الغش وهو من الدلس أي الظلمة، أو الدلسة أي الخديعة وهو كتمان عيب السلعة. والتدليس قد يكون بالأقوال كالكذب في الثمن في بيوع الأمانات التي يشترط فيها بيان الثمن الأصلي للسلعة، وقد يكون بالأفعال وهي كل ما يستر عيب السلعة. التغيير: إيجاد الرغبة عند المتعاقد بأفعال موهبة أو قول باطل أو إطراء موهوم.

التطفيف: هو نقص المقدار في الكيل أو الوزن وهي كلمة

يجز لأحد أن يعترضه، فيعرض على أحدهما ما به يفسد به ما هما عليه من التباعد.

والدليل هو ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: (نهى النبي ﷺ أن يبيع بَعْضُكُمْ على بَيْعِ بَعْضٍ، ولا يَحْطَبُ الرَّجُلُ على خِطْبَةِ أخيه). وفي لفظ أبي داود وأحمد: (لا يبيع على بيع أخيه إلا بإذنه)، وفي لفظ للنسائي: (لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يدر).

تَجَبُّبُ استغلال ظروف الآخرين

لقد نهبت الشريعة الإسلامية الأغنياء الذين آتاهم الله من ماله، أن هذا المال وإن كان معقودا في ملكيته بأسمائهم، إلا أن حق الانتفاع به مشترك بينهم وبين إخوانهم الفقراء، الذين يكونون المجتمع معهم، وأن راحتهم من راحتهم، واضطرابهم من اضطرابهم، وبعد هذا أوجب الإسلام مد يد المعونة إلى الفقراء والمساكين وأرباب الحاجات؛ إما بالبدل، أو بتهيئة العمل، كما أوجب مدها إلى أولياء الأمر بما يُمكنهم من إقامة المصالح التي تُحقق خير الجماعة.

وبهذا رُبط الإسلام بين أفراد المجتمع بما يجعلهم كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وكالجسم الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، وكاليدين تغسل إحدهما الأخرى. وقد صحَّ عن النبي - ﷺ - أنه قال: (المُسلِمُ أخو المُسلِمِ لا يَظَلُمُهُ ولا يُسْلِمُهُ)، ومن تزكّه يجوع ويعرى - وهو قادر على إعطائه وكسوته - فقد أسلمه، وصحَّ عنه أنه قال: (مَنْ كان معه فضلٌ ظهر، فليعد به على مَنْ لا ظهر له، ومَنْ كان له فضلٌ زاد، فليعد به على مَنْ لا زاد له)، حتى قال راوي الحديث: «ثم ذكر أصناف المال، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضله»، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت فضول أموال الأغنياء، فقسمتها على فقراء المهاجرين».

وإذا كان من غير المعقول في الإسلام - وموقفه هكذا من مبدأ التعاون - أن يُباح للغني أن يقبض يده عن معونة أخيه الفقير، أو عن المساهمة في إقامة المصالح العامة؛ فمن غير المعقول بوجه أبعد وأشد، أن يُباح له شدُّ الخناق على رغبة أخيه الفقير، فيفرض عليه في مقابلة المعونة الواجبة دراهم معدودة يردها إليه أخوه الفقير المحتاج، زيادة على رأس ماله الذي أقرضه إياهم؛ سداً للحاجة أو إقامة للمصلحة.

ومن هنا حرّم الإسلام تحريماً قاطعاً، أن يخذ الغني حاجة أخيه الفقير، فرصة لاكتساب المال عن هذا الطريق الذي لا خير فيه للمجتمع ولا للأفراد، والذي يجعل الغني في ترويض دائم لحاجة المحتاجين، يستغلها في زيادة ماله، دون عمل يُحقِّق به نسبه إلى المجتمع، وجزئيته في بنائه، والذي ينزع من قلبه الشعور بالوحدة، ومعاني الرحمة والعطف التي هي من خصائص الإنسان الفاضل.

ومن هنا لا نكاد نجد آية من آيات التحذير من مبادئ الاستغلال، إلا و بجانبها آية أو آيات تُعلي من شأن البذل والمعونة والترحم، ومن ذلك:

قول الله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُبْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ وحتى قوله: ﴿ وَإِنْ كَانَ دُو عُسْرَةٍ فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (34).

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ تَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ وقوله: ﴿ الَّذِينَ يُبْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (35).

وقوله تعالى: ﴿ فَاتِ ذَا القُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيُرِيُوْا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيُوْا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ (36).

تَجَبُّبُ الاحتكار

الاحتكار اصطلاحاً: هو أن يشتري السلعة للتجارة التي يحتاج إليها الناس، ولا يبيعهها في الحال، بل يحبسها مع حاجة الناس إليها؛ ليغلو ثمنها.

وقد اختلف أهل العلم فيما جرى فيه الاحتكار فمنهم من يقول هو في الأقوات خاصة، ومنهم من يرى أنه جرى في كل ما يحتاجه الناس ويتضررون بحبسه، وهذا القول هو الصحيح الموافق لظاهر الأحاديث.

فالاحتكار بمعناه العام هو التسلسل على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأغلى الأثمان على وجه الغضب والإكراه في الشراء والبيع. وقد اكتسب مصطلح الاحتكار أبعاداً جديدة ولم يقتصر مفهومه على الطعام أو السلع، وإنما شمل الخدمات الأخرى والامتيازات الممنوحة للشركات

الأول بالكويت والخامس إقليمياً ضمن قائمة «فوربس» لأكبر 30 بنكاً في الشرق الأوسط

بيت التمويل الكويتي يفوز بجائزة «أكبر بنك من حيث القيمة» من فوربس



خالد الرخيص متسلماً للجائزة من فوربس بالنيابة عن الرئيس التنفيذي للمجموعة خالد الشملان

يذكر أن بيت التمويل الكويتي قد سجل صافي أرباح للمساهمين لعام 2025، بلغت 632.1 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 5.0% مقارنة بالعام السابق 2024، وهي أرباح قياسية وتاريخية، والأعلى على مستوى القطاع المصرفي الكويتي.

وارتفع صافي إيرادات التمويل لعام 2025 ليصل إلى 1.3 مليار دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 11.5% مقارنة بالعام السابق 2024.

وكذلك ارتفع صافي إيرادات التشغيل ليصل إلى 1.2 مليار دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 10.7% مقارنة بالعام السابق.

كما بلغ رصيد مديني التمويل نحو 21.8 مليار دينار كويتي، بزيادة مقدارها 2.7 مليار دينار كويتي أو 14.4% عن العام السابق.

وبلغ رصيد إجمالي الموجودات 42.8 مليار دينار كويتي لعام 2025، بزيادة مقدارها 6.1 مليار دينار كويتي أو 16.5% عن العام السابق، إلى جانب الارتفاع في جميع المؤشرات المالية الرئيسية.

ويعد بيت التمويل الكويتي من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية عالمياً، حيث تأسس كأول بنك إسلامي في الكويت عام 1977، وتوسع عبر السنوات ليصل إلى شبكة تشغيلية واسعة تضم أكثر من 600 فرع موزعة على 10 دول حول العالم.

منهجية الجائزة

وبناء على المنهجية التي تعتمدها فوربس الشرق الأوسط في تصنيفها للبنوك، يجمع فريق البحوث بيانات البنوك المدرجة في أسواق المال في المنطقة، ويصنفها بناء على القيمة السوقية.

وتعد فوربس الشرق الأوسط (Forbes Middle East) هي النسخة المرخصة إقليمياً من المجلة الأمريكية الشهيرة Forbes، وتغطي أخبار الأعمال، الاقتصاد، الاستثمار، وريادة الأعمال في العالم العربي. وتركز على نشر قوائم متخصصة، تحليلات، وحوارات حصرية مع القادة والمليارديرات، وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

حصد بيت التمويل الكويتي جائزة «أكبر بنك من حيث القيمة» من مجلة فوربس الشرق الأوسط، (Forbes Middle East) وذلك خلال حفل جوائز «قمة كبار المستشارين والمستثمرين» الذي أقيم في العاصمة الإماراتية أبوظبي، بحضور نخبة من القيادات المصرفية والاقتصادية ورجال المال والأعمال والمستثمرين في المنطقة.

وتسلم الجائزة نائب مدير عام الأسواق العالمية للتداول والاستثمارات في بيت التمويل الكويتي، خالد الرخيص، وذلك بالنيابة عن الرئيس التنفيذي للمجموعة، خالد يوسف الشملان.

وذكرت مجلة فوربس الشرق الأوسط أن بيت التمويل الكويتي واصل تصدره للقطاع المصرفي الكويتي من حيث القيمة السوقية، حيث حلّ في المركز الأول محلياً والخامس إقليمياً في قائمة أكبر 30 بنكاً في الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية لعام 2025.

وتبلغ القيمة السوقية لبيت التمويل الكويتي أكثر من 15 مليار دينار كويتي، مما يضعه بين أكبر المؤسسات المصرفية في المنطقة وأكثرها تأثيراً.

ويمثل هذا التصنيف وهذه الجائزة إضافة نوعية جديدة إلى سجل البنك الحافل بالإنجازات، بما يعزّز مكانته الريادية على مستوى المنطقة، ويؤكد الثقة المحلية والإقليمية والدولية الراسخة في أدائه ومتانة مركزه نمو مستدام.

كما تعكس الجائزة قدرة بيت التمويل الكويتي على مواصلة تحقيق النمو المستدام، وتوسيع مفهوم التمويل الإسلامي عالمياً، ودعم القطاعات الحيوية التي تساهم في تنويع الاقتصادات الإقليمية.

ويواصل بيت التمويل الكويتي تحقيق النجاحات، سواء على مستوى الشمول المالي أو الرقمنة أو التوسع في نطاق الخدمات المصرفية والحلول المالية المبتكرة. كما يواصل تميزه في الأداء المالي القوي والكفاءة التشغيلية واستراتيجية التوسع والنمو، مما يجعله في موقع ريادي ضمن أكبر المؤسسات المصرفية في الشرق الأوسط.



الجائزة

نظمته KFAS بالتعاون مع «إمبريال كوليدج»

فريق «الوطني» يختتم مشاركته في برنامج تحدي الابتكار



صلاح الفليح ومحمد الخرافي وزيد الصقر وعماد العبداني وأمير حنا وجاد زخور مع الدكتور بسام الفيالي وفريق بنك الكويت الوطني المشارك في تحدي الابتكار

كفاءة المؤسسات وقدرتها على تطوير منتجات وخدمات وعمليات تشغيلية تتماشى مع التطورات المتسارعة في الأسواق العالمية.

وبهذه المناسبة، قالت نائب مساعد للرئيس - إدارة المواهب في الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، مريم النصرالله: «نحن سعداء بالمشاركة في هذا البرنامج، الذي يجسد التزامنا الراسخ بتطوير رأس المال البشري والاستثمار في قادة المستقبل، حيث نؤمن دائماً بأن ترسيخ ثقافة الابتكار يمثل ركيزة أساسية في استراتيجيتنا الرامية إلى تعزيز التنافسية ودعم مسيرة التحول الرقمي داخل البنك. وتأتي هذه المشاركة تأكيداً على أهمية المبادرات التي تمزج بين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملي، لما لها من تأثير كبير في إعداد قيادات قادرة على مواكبة متغيرات السوق وتلبية احتياجات العملاء بأساليب حديثة وابتكارية».

وأضافت النصرالله: «نحرص على العمل مع مؤسسات الدولة والشركاء الاستراتيجيين لإحداث تأثير إيجابي في المجتمع، وخلق بيئة تحفيزية للجيل الجديد، بما يتيح لهم فرصاً حقيقية لاكتساب المعرفة وتطوير مهاراتهم وبناء قدراتهم المستقبلية».

وأكدت أن بنك الكويت الوطني سيواصل التزامه بدعم البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تطوير الكفاءات الوطنية، لاسيما وأن الشباب الكويتي يمتلك طاقات كبيرة تحتاج إلى التوجيه الصحيح لاستثمارها في دعم مسار التنمية المستدامة وتعزيز مكانة الكويت على خارطة الابتكار والمعرفة.

كما أشادت النصرالله بالدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار عبر الاطلاع على التجارب العالمية والاستفادة من أرقى الخبرات المهنية والأكاديمية حول العالم.

ويواصل بنك الكويت الوطني التزامه بدعم برامجه الهادفة إلى تطوير مهارات موظفيه وإعدادهم لقيادة المرحلة المقبلة، انطلاقاً من قناعته بأن الاستثمار في الابتكار وتنمية الكفاءات الوطنية يعد أحد أهم ركائز نجاحه وتعزيز ريادته في القطاع المصرفي على مستوى الكويت والمنطقة.

اختتم فريق بنك الكويت الوطني مشاركته في برنامج تحدي الابتكار الذي نظمته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS) للسنة العاشرة على التوالي، بالتعاون مع كلية إمبريال كوليدج - لندن، وذلك في إطار حرص البنك على تعزيز ثقافة الابتكار وتطوير قياداته الشابة، بما يدعم مسيرة التحول المؤسسي والنمو المستدام، ويسهم في دفع اقتصاد الكويت نحو نموذج قائم على المعرفة.

وقدم البرنامج، الذي يعد واحداً من أبرز المبادرات الريادية في بناء القدرات الابتكارية لدى القطاع الخاص، تجربة تعليمية شاملة امتدت لأربعة أشهر، تعرّف خلالها المشاركون على أحدث منهجيات الابتكار لتطبيقها على تحديات واقعية تخص شركاتهم، مما يمكّنهم من قيادة التغيير وإطلاق حلول جديدة في مجالات المنتجات والخدمات والعمليات التشغيلية.

وانطلقت فعاليات البرنامج في الكويت قبل أن تنتقل إلى الحرم الجامعي لكلية إمبريال كوليدج في ساوث كنسينغتون - لندن، حيث أتيحت التجربة للمشاركين للعمل جنباً إلى جنب مع نخبة من الأكاديميين والخبراء العالميين على معالجة تحديات مؤسسية تم اختيارها وفقاً لأولويات كل شركة، بهدف خلق قيمة مضافة وتحقيق نمو وربحية مستدامة.

وشهدت الرحلة التعليمية تدريباً مكثفاً ركز على ترسيخ ما يتعلمه المتدربون وتطبيقه بأسلوب عملي قائم على التفكير التصميمي، وفهم احتياجات العملاء، وتطوير حلول ابتكارية قابلة للتنفيذ، وصولاً إلى عرض المشروعات أمام مجالس إدارات الشركات في ختام البرنامج، في خطوة تجسد نتائج التعلم وتفتح المجال لتحويل الأفكار إلى مبادرات مؤسسية على أرض الواقع.

وخلال مشاركته، عمل فريق بنك الكويت الوطني على تحدّي يتماشى مع أولويات البنك التشغيلية والرقمية، حيث قام أعضاء الفريق بتحليل المشكلة ودراسة أبعادها وتطوير مقترحات ابتكارية تهدف إلى تعزيز الكفاءة ورفع مستوى القيمة المقدمة للعملاء. كما تمت مناقشة المشروع مع الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت السيد صلاح الفليح، إلى جانب قيادات أخرى شاركت في تقييم مخرجات النموذج الابتكاري المطروح.

وقد استفاد فريق الوطني من الإرشاد الأكاديمي الذي قدمه خبراء «إمبريال كوليدج» طوال فترة البرنامج، والذي ركز على تحويل الأفكار النظرية إلى حلول عملية ذات أثر ملموس، ودعم المشاركين في أدوات قياس أثر الابتكار وتقييم جدوى المبادرات الجديدة. وأسهمت هذه التجربة في تزويد الفريق بمهارات متقدمة حول بناء فرق عمل فعالة قادرة على قيادة التغيير، ودمج التفكير الابتكاري في استراتيجيات المؤسسة، وتحويل التحديات التشغيلية إلى فرص حقيقية للتطوير.

ويمثل برنامج تحدي الابتكار منصة مهمة لنقل المعرفة إلى بيئات العمل داخل الشركات المشاركة، إذ يسهم في ترسيخ ثقافة الابتكار ونشر أدواته عبر الإدارات المختلفة، مما يعزز



مريم النصرالله:

- مشاركتنا في البرنامج تجسد التزامنا الراسخ بتطوير رأس المال البشري والاستثمار في قادة المستقبل
- ترسيخ ثقافة الابتكار ركيزة أساسية في استراتيجيتنا الرامية إلى دعم مسيرة التحول الرقمي داخل البنك
- نعمل مع شركائنا الاستراتيجيين لإحداث تأثير إيجابي في المجتمع وخلق بيئة تحفيزية للجيل الجديد

استبيان «الاقتصادية»

فبراير 2026

السؤال

هل تؤيد عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة، خصوصاً المدرجة والمشطوبة؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



 watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
وهكـمـلين **20**

100%

منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com

عجز موازنة الكويت «تحفظي» ولا يشمل أرباح الصندوق السيادي

الإنفاق الرأسمالي يدعم البنوك والنمو



رمضان أن تلجأ الكويت إلى مزيج من الإصدارات الداخلية والخارجية، موضحاً أن البنوك المحلية لا تستطيع استيعاب كامل الإصدارات في حال اقتصر على السوق الداخلي، ما يستدعي التنوع بين الأسواق المحلية والعالمية. وأشار إلى أن البنوك ستستفيد بطبيعة الحال من هذه الإصدارات، كونها سندات حكومية مضمونة بالكامل من حكومة الكويت، وتمثل أدوات استثمارية منخفضة المخاطر تحقق عوائد جيدة للمصارف المحلية. وأضاف أن إقرار قوانين مثل قانون التمويل العقاري قد يفتح مجالات جديدة أمام البنوك لتعزيز الإقراض والائتمان وتنمية أعمالها.

نمو الإيرادات غير النفطية

وفيما يتعلق بتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنحو 20%، أوضح رمضان أن الجزء الأكبر من الدعم الحكومي يتركز في دعم الطاقة، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي طبيعته إلى تراجع قيمة هذا الدعم. لكنه أكد أن العامل الرئيسي وراء نمو الإيرادات غير النفطية يتمثل في إعادة تسعير الرسوم الحكومية، وهو البند الأبرز الذي يقود الزيادة في هذا النوع من الإيرادات. أشار رمضان إلى أن الموازنة يمكن اعتبارها ذات طابع إصلاحي إلى حد كبير، في ظل افتراض نمو في الإيرادات غير النفطية، إلى جانب توجيه إنفاق رأسمالي نحو مشاريع تنموية حقيقية قد تكون أكثر فاعلية مقارنة بسابقتها.

عجوزات لسنوات طويلة، حتى وإن كانت بمليارات الدنانير، طالما أن الصندوق السيادي يواصل تحقيق النمو والحفاظ على أصوله.

وفيما يتعلق بتوقعات أسعار النفط، لفت رمضان إلى أنه رغم توقعات بعض الجهات الدولية بأن تدور الأسعار في نطاق الـ 50 دولاراً خلال عامي 2026 و2027، فإن طبيعة سوق النفط شديدة الحساسية، إذ إن أي انخفاض في الإنتاج سواء كان طوعياً أو إجبارياً يمكن أن يرفع الأسعار بشكل كبير. وأكد أن توقع أسعار النفط بدقة يظل أمراً صعباً، وغالباً لا يكون في المسار السليم.

البنوك والإنفاق الاستثماري

وحول حجم الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) في الموازنة، أوضح رمضان أنه يشهد زيادة متوقعة مدفوعة بخطط التنمية والمشاريع الكبرى، مثل مشروع المطار ومشاريع تنموية أخرى.

وبيّن أن قطاع البنوك سيكون المستفيد الأول من ارتفاع الإنفاق الرأسمالي، نظراً لاعتماد الشركات المنفذة للمشاريع الحكومية على التمويل المصرفي.

وأكد أن البنوك تعتمد بشكل رئيسي على الإنفاق الحكومي في دعم النشاط الاقتصادي وتنشيط النمو، ما يعني أن أسهم القطاع المصرفي في السوق قد تستفيد من زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي.

إصدارات الدين وتنوع بين الداخل والخارج

وبشأن انعكاسات العجز على إصدارات الدين، توقع

قال محمد رمضان، المستشار السابق لوزير المالية، إن تقديرات العجز في الموازنة العامة للكويت، والبالغة نحو 9.8 مليار دينار بارتفاع بنحو 55%، تعكس نهجاً تقليدياً في إعداد الموازنات يقوم على التحفظ والمبالغة في تقدير الأرقام، مشيراً إلى أن النتائج الفعلية خلال السنوات الماضية أثبتت ابتعاد التقديرات عن الواقع.

وأوضح رمضان في مقابلة مع «العربية Business» أن أرقام الميزانية التقديرية عادة ما تُعد بشكل متحفظ جداً سواء فيما يتعلق بأسعار النفط أو تكاليف الإنتاج والكميات المنتجة، إضافة إلى المبالغة في تقدير المصروفات، ما يجعل توقعات العجز بعيدة عن النتائج الفعلية.

وأشار إلى أنه بالعودة إلى بيانات السنوات الثلاث الأخيرة المنشورة، يتبين أن العجز التقديري كان يتراوح بين 5 و6 مليارات دينار سنوياً، أي ما يقارب 20 مليار دولار، في حين أن النتائج الفعلية سجلت فائضاً بنحو 6 مليارات دولار في إحدى السنوات، وعجزاً بحدود 1.1 مليار دينار في سنة أخرى، ونحو 1.5 مليار دينار في سنة ثالثة، ما يؤكد أن الأرقام التقديرية شديدة التحفظ.

وشدد رمضان على أن أرقام الموازنة لا تشمل أرباح الصندوق السيادي الكويتي، الذي تتجاوز أصوله حالياً تريليون دولار، لافتاً إلى أن الأرباح التي يحققها الصندوق لا تدخل ضمن حسابات الميزانية العامة.

وأشار إلى أن الكويت يمكن أن تستمر في تسجيل

استخدام النقد في المعاملات اليومية في الكويت يتراجع إلى 30%

حلول الدفع الرقمية، سواء عبر بطاقات الخصم المباشر، أو وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى، وسط انخفاض هو الأعلى خليجياً لاستخدام النقد في المدفوعات الرقمية بين الأفراد بنحو 19 نقطة. وأضاف «رياض» أن ذلك التحول يعود في جانب كبير منه إلى التطور المبكر للبنية التحتية المصرفية في الكويت إذ واكبت البنوك المحلية أحدث التقنيات العالمية، وقدمت خدمات مالية رقمية وفق أعلى المعايير الدولية.

اليومية. وذكر محمد رياض؛ بحسب ما نشرته «كونا» الخميس، أن هذا التحول يساهم في تعزيز كفاءة النظام المالي، ودعم التوجه نحو اقتصاد رقمي أكثر مرونة بما يتماشى مع أهداف رؤية (الكويت 2035).

وأشار إلى أن الدراسة الأخيرة التي أجرتها الشركة بعنوان (أين يستخدم النقد؟) أظهرت اعتماد 59% من المستهلكين في الكويت حالياً بشكل كبير على

كشف المدير الإقليمي لشركة فيزا في الكويت محمد رياض أن استخدام النقد بالمعاملات اليومية بالكويت تراجع إلى 30% مقارنة بـ 40% في العام الماضي؛ بما يعد أكبر تحول يُسجل بين مختلف الأسواق، بالتزامن مع تسارع التحول للمدفوعات الرقمية بتلك الدولة الخليجية.

وأوضح أن ذلك التراجع يعكس تغيراً جوهرياً في عادات الدفع لدى المستهلكين مع تزايد الاعتماد على الحلول الرقمية كخيار أساسي؛ لإتمام المعاملات



النفط يرتفع مجدداً

وانخفض معدل البطالة إلى 4.3%، مما يشير إلى قوة الاقتصاد.

وقال مينغيو غاو، كبير الباحثين في مجال الطاقة والكيموايات في شركة «China Futures»: «يدعم الاقتصاد الأمريكي القوي أيضاً توقعات الطلب على النفط».

وحدت الزيادة الكبيرة في مخزونات النفط الخام الأمريكية من ارتفاع الأسعار. أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت بمقدار 8.5 مليون برميل لتصل إلى 428.8 مليون برميل الأسبوع الماضي، متجاوزة بذلك توقعات المحللين في استطلاع أجرته رويترز والتي أشارت إلى ارتفاع قدره 793 ألف برميل. ورجح غاو أن تبقى أسعار النفط في اتجاه صعودي، مدعومة بالتوترات بين الولايات المتحدة وإيران، وتشديد العقوبات على النفط الروسي، وتوقعات انخفاض الصادرات.

مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم الأربعاء بأنهما لم يتوصلا إلى اتفاق «نهائي» بشأن كيفية المضي قدماً مع إيران، لكنه أكد استمرار المفاوضات مع طهران. يوم الثلاثاء، صرح ترامب بأنه يدرس إرسال حاملات طائرات ثانية إلى الشرق الأوسط في حال عدم التوصل إلى اتفاق مع إيران، حتى مع استعداد واشنطن وطهران لاستئناف المحادثات.

وقال توني سيكامور، المحلل في شركة IG، إن تجاوز مستوى 65-66 دولارًا بشكل مستمر سيستلزم مزيداً من التصعيد في الشرق الأوسط، بينما قد يؤدي أي خفض للتصعيد سريعاً إلى جني الأرباح والعودة إلى مستوى 60-61 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط. وأفادت وزارة العمل الأمريكية بأن نمو الوظائف في الولايات المتحدة تسارع بشكل غير متوقع في يناير،

ارتفعت أسعار النفط طفيفاً صباح الخميس وسط مخاوف المستثمرين من تصاعد التوترات التي تقودها الولايات المتحدة ضد أحد دول المنطقة، خشية أن تؤدي أي هجمات على وتضطرب الملاحة البحرية وبالتالي تتأثر الإمدادات. وبلغت العقود الآجلة لخام برنت 69.67 دولارًا للبرميل عند الساعة 03:50 بتوقيت جرينتش، بزيادة قدرها 27 سنتًا، أو 0.39%. كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 64.92 دولارًا، بزيادة قدرها 29 سنتًا، أو 0.45%.

وكان كلا الخامين قد سجلا ارتفاعاً يوم الأربعاء. إذ ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 0.87%، وازداد خام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 1.05%، حيث طغت مخاوف المستثمرين بشأن التوترات الأمريكية-الإيرانية على ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية. وصرح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عقب محادثات

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



وزيرة الأشغال نورة المشعان:

توقيع العقد التنفيذي لمشروع محطة كبد الشمالي خلال فبراير



أعلنت وزيرة الأشغال العامة نورة المشعان أنه سيتم توقيع العقد التنفيذي الخاص بمشروع محطة كبد الشمالية؛ لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي خلال شهر فبراير 2026، مع الشركة الصينية الحكومية المكلفة والمرشحة من الحكومة الصينية.

جاء ذلك خلال ترأس المشعان، اجتماعاً للجنة الوزارية لمتابعة الموقف التنفيذي للمشروع الكبير في البلاد، والذي بحث مستجدات تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تضمنتها مذكرات التفاهم الموقعة بين حكومة دولة الكويت والحكومات الشقيقة والصديقة.

وتتضمن المتابعة وفق «كونا» مشروع ميناء مبارك الكبير والتعاون في مجال منظومة الكهرباء وتطوير الطاقة المتجددة، والتعاون بشأن منظومة خضراء منخفضة الكربون لإعادة تدوير النفايات، والتعاون في مجال التطوير الإسكاني والتعاون في مجال البنية التحتية البيئية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، والتعاون في مجال المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية، والتعاون في مجال استصلاح الأراضي وتأهيل النظم البيئية والتوسع في برامج التشجير وحماية

بوبيان بالقرب من موقع مشروع ميناء مبارك الكبير، واهتمام الحكومة الكويتية بدعم المشروع والنظر في الاستثمار المشترك مع الشركة الحكومية الصينية في تشييده والاستفادة من منتجاته للسوق المحلي.

التنفيذية التي اتخذت خلال الفترة الماضية ومن بينها استكمال مشروع ميناء مبارك الكبير وسير الأعمال التنفيذية فيه. وعرض بهذا الصدد عرض شركة تشاينا باوو للصلب الاستثماري؛ لتشييد مصنع لإنتاج وتكرير الحديد والصلب في جزيرة

البيئة. واستعرض مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا وعضو ومقرر اللجنة الوزارية سميح جواهر حيات، بالتفصيل عدداً من الملفات المتعلقة بالمشروعات التنموية الكبرى الجاري تنفيذها، ومستجدات الإجراءات

عطائورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



المستثمرون يقلصون رهانات خفض الفائدة بعد تقرير الوظائف الأمريكية القوي والإيجابي



فاجأ تقرير الوظائف في الولايات المتحدة المستثمرين في سوق سندات الخزينة الأمريكية، التي تبلغ قيمتها 30 تريليون دولار، مما أدى إلى ارتفاع حاد في العائدات مع خفض المتداولين لتوقعاتهم بشأن خفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي هذا العام.

وجاءت بيانات التوظيف قوية، إذ أظهرت ارتفاعاً في عدد الوظائف غير الزراعية بمقدار 130 ألف وظيفة الشهر الماضي، أي ما يقارب ضعف متوسط تقديرات الاقتصاديين الذين استطلعت بلومبيرغ آراءهم. وانخفض معدل البطالة بشكل غير متوقع إلى 4.3% من 4.4%.

وقفزت عائدات السندات لأجل عامين - وهي الأكثر تأثراً بتغيرات سياسة البنك المركزي - بما يصل إلى 9.5 نقطة أساسية لتصل إلى 3.55%، ثم تراجع إلى 3.5% بنهاية جلسة تداول الأربعاء. وارتفعت عائدات السندات القياسية لأجل 10 سنوات بمقدار ثلاث نقاط أساسية لتصل إلى 4.17% بعد أن شهد مزاد بقيمة 42 مليار دولار انخفاضاً في الطلب عن التوقعات.

كان المتداولون يستعدون لتقرير ضعيف استناداً إلى مؤشرات أخرى لسوق العمل وتوقعات بتباطؤ نمو الوظائف، وذلك بناءً على تصريحات أدلى بها مسؤولان في الإدارة الأمريكية هذا الأسبوع. وبعد صدور البيانات،

قالت سوبادرا راجابا، الاستراتيجية في سوسيتيه جنرال: «قد يواجه وارث، الذي يحتاج إلى مصادقة مجلس الشيوخ لخلافة باول، صعوبة أكبر في إقناع المتشددين بالتصويت لصالح التخفيضات، إذا كان هذا هو توجهه بالفعل. فالمؤشرات القوية والارتفاع في الأجور تدعو إلى اتباع نهج أكثر حذراً في السياسة النقدية.»

الفائدة عندما يجتمعون في مارس. مع توقعات بخفض الفائدة 52 نقطة أساس بحلول ديسمبر، مقارنة بـ 59 نقطة أساس يوم الثلاثاء.

أثارت هذه المؤشرات القوية تكهنات حول كيفية تعامل كيفن وارث، مرشح الرئيس دونالد ترامب لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي، مع السياسة النقدية.

بدأوا في تسعير خفض سعر الفائدة القادم من قبل الاحتياطي الفيدرالي في يوليو، بدلاً من يونيو كما كان متوقعاً. وتأتي هذه الاجتماعات بعد انتهاء ولاية رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في مايو.

وأظهرت رهانات أسعار الفائدة بعد صدور البيانات أن المتداولين يرون احتمالاً أقل من 5% أن يخفض صناع السياسة أسعار

عطورات مقاميس maqames -perfume

55205700



الاقتصاد البريطاني يسجل نمواً ضعيفاً في الربع الأخير من 2025



وأضاف: «شهد النشاط الصناعي انتعاشاً في الشهر الأول من العام، بينما شهد قطاع الخدمات تدفقاً جيداً للأنشطة التجارية الجديدة. ويُؤمل أن يسهم هذا التقدم في تحسين أداء الاقتصاد، ما يؤدي إلى تحسين التوقعات والأداء خلال عام 2026».

وقال سكوت غاردنر، استراتيجي الاستثمار في قسم الاستثمار الشخصي لدى «جي بي مورجان»، يوم الخميس، قائلاً إنه بعد أداء متباين في الربع الأخير، تشير البيانات الحديثة إلى أن الاقتصاد البريطاني مُرشح للتعافي في عام 2026.

نما الاقتصاد البريطاني بنسبة ضئيلة بلغت 0.1% في الربع الأخير من العام، وفقاً لبيانات أولية صادرة عن مكتب الإحصاءات الوطنية يوم الخميس.

وتوقع خبراء اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم أن ينمو الاقتصاد بنسبة 0.2% خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر، بعد نمو بنسبة 0.1% في الربع الثالث.

وعلى أساس شهري، نما الاقتصاد بنسبة 0.1% في ديسمبر، بانخفاض عن نسبة 0.2% المسجلة في الشهر السابق، بعد تعديلها نزولاً من 0.3%. واستقر الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي بعد صدور البيانات، عند 1.3624 دولاراً.

وقالت ليز ماكينون، مديرة الإحصاءات الاقتصادية في مكتب الإحصاءات الوطنية، إن البيانات الأخيرة تُظهر صورة اقتصادية متباينة.

وأضافت يوم الخميس: «للم يُظهر قطاع الخدمات، الذي غالباً ما يهيمن على السوق، أي نمو، بينما جاء المحرك الرئيسي للنمو من قطاع التصنيع. في الوقت نفسه، سجل قطاع البناء أسوأ أداء له منذ أكثر من أربع سنوات».

تأتي بيانات النمو بعد أن صوت بنك إنجلترا بأغلبية ضئيلة في اجتماعه مطلع فبراير الجاري على تثبيت أسعار الفائدة عند 3.75%، نظراً لاستمرار الضغوط التضخمية.

ومن المتوقع أن تتراجع هذه الضغوط في الأشهر المقبلة، ويتوقع الاقتصاديون أن يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة في أبريل المقبل لتحفيز الاقتصاد البريطاني المتعثر.

81.8 مليار درهم قروضاً استهلاكية في الإمارات بنهاية ديسمبر 2025



واستحوذ الدرهم من الودائع تحت الطلب بنحو 74% أو ما قيمته 940.05 مليار درهم، فيما بلغ نصيب العملات الأجنبية 26% بما قيمته 324.36 مليار درهم. وزادت الودائع لأجل بنسبة 23.2% أو ما يعادل 219.2 مليار درهم، لتتجاوز 1.165 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 945.78 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2024.

واستحوذ الدرهم على النصيب الأكبر من الودائع لأجل بنحو 64.5% أو ما قيمته 751.44 مليار درهم، فيما بلغ نصيب العملات الأجنبية 35.5% بما قيمته 414.16 مليار درهم.

يعادل 83.03 مليار درهم، لتصل إلى 400.51 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 317.48 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2024.

واستحوذ الدرهم على النصيب الأكبر من الودائع الادخارية بنحو 85.3%، أو ما قيمته 341.31 مليار درهم، فيما بلغ نصيب العملات الأجنبية 14.7%، بما قيمته 59.20 مليار درهم.

ونمت قيمة الودائع تحت الطلب بنسبة 14% أو ما يعادل 155 مليار درهم، لتتجاوز 1.264 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 1.109 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2024.

ارتفعت القروض الممنوحة للمقيمين من أجل الاستهلاك الشخصي في الإمارات بنسبة 16.3% أو ما يعادل 81.79 مليار درهم لتصل إلى 584.07 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 502.28 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2024.

وبحسب إحصائيات مصرف الإمارات المركزي، وصل إجمالي القروض الممنوحة للمقيمين 2.049 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 1.848 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2024، بنمو 10.9% أو بمقدار 201 مليار درهم.

وارتفعت الودائع الادخارية بنسبة 26.2% أو ما

5.3 مليار ريال عجزاً مالياً في موازنة قطر خلال الربع الرابع



سجلت الموازنة العامة لدولة قطر عجزاً مالياً خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 5.3 مليار ريال، تمت تغطيته من خلال أدوات الدين. وكشفت وزارة المالية القطرية في تدويته على موقع التواصل الاجتماعي «إكس، إ»، أن الدولة سجلت مصروفات بإجمالي 56.90 مليار ريال، بارتفاع 19.1% عن مستواها في الربع المماثل من عام 2024. وحققت دولة قطر إيرادات إجمالية بـ 51.61 مليار ريال خلال الفترة المذكورة، بزيادة سنوية 6%، علماً بأن منها 46.43 مليار ريال إيرادات نفطية، استندت إلى متوسط سعر برميل النفط يُقدر بـ 63.1 دولار في الربع الرابع من العام السابق.

الإمارات تطلق العملة الرقمية المستقرة «DDSC» المدعومة بالدرهم



محطة مهمة في التحول الرقمي للقطاع المالي، وتتيح عمليات دفع وتسوية وإدارة خزينة آمنة ومرنة، مع دعم مستقبلي للتعاملات بين الأجهزة والتجارة القائمة على الذكاء الاصطناعي». من جانبها، أكدت فتون حمدان المزروعى من بنك أبوظبي الأول أن العملة الرقمية المستقرة تُظهر كيف يمكن دمج الابتكار الرقمي مع الأطر التنظيمية الصارمة، موفرة حلولاً آمنة وقابلة للتوسع لعملاء المؤسسات والجهات الحكومية. وأضاف أجاى هانس راج باتيا، الرئيس التنفيذي لسيربوس: «مع دخول DDSC حيز التشغيل، نخطو نحو مرحلة جديدة من التمويل الرقمي المنظم، مدعومة ببنية بلوك تشين وطنية واضحة وبإشراف تنظيمي متكامل».

المؤسسية والحكومية. وتشمل تطبيقاتها: * المدفوعات والتحويل وتسويات القيمة العالية * إدارة الخزينة والتدفقات التجارية وسلاسل التوريد * الخدمات المالية القابلة للبرمجة للجهات الخاضعة للتنظيم وسيتم إتاحة العملة لعملاء بنك أبوظبي الأول عبر منصات معتمدة، ما يدعم الاستخدام المؤسسي للشركات والجهات الحكومية، مع الالتزام بأعلى معايير الامتثال والشفافية والنزاهة التشغيلية. **التحول الرقمي للقطاع المالي** وتعليقاً على إطلاق العملة، قال سيد بصر شعيب، الرئيس التنفيذي للشركة العالمية القابضة: «تشكل

حصلت العملة الرقمية المستقرة المدعومة بالدرهم الإماراتي «DDSC» على موافقة مصرف الإمارات المركزي، ما يمكن من إطلاقها رسمياً، في خطوة مهمة لتعزيز التمويل الرقمي المنظم في الدولة. يأتي هذا الإعلان عبر التعاون بين الشركة العالمية القابضة، «سيربوس انترناشيونال هولدينج»، وبنك أبوظبي الأول، حسب وكالة أنباء الإمارات «وام». **ما هي العملة الرقمية المستقرة؟** تعتمد «DDSC» على شبكة البلوك تشين المتقدمة لمؤسسة «إيه دي أي»، وتم تصميمها لتكون أداة مالية متوافقة مع الأطر التنظيمية، مخصصة للاستخدامات المؤسسية والحكومية. صُممت هذه العملة لتكون أداة مالية متوافقة مع الأطر التنظيمية، ومخصصة للاستخدامات

42% من مؤسسات الأعمال الإماراتية ضمن فئة رواد الذكاء الاصطناعي

الدراسة.

الأثر المالي لريادة الذكاء الاصطناعي

تُبرز الدراسة الأثر المالي المباشر لريادة الذكاء الاصطناعي، حيث تُحقق المؤسسات المُصنفة كرواد في دول مجلس التعاون الخليجي عوائد إجمالية للمساهمين أعلى بمقدار 1.7 مرة، وهوامش أرباح تشغيلية قبل الفوائد والضرائب (EBIT) أعلى بنسبة 1.5 مرة مقارنة بالمؤسسات التي سجلت تباطؤ في تبني الذكاء الاصطناعي.

كما تُخصص المؤسسات الرائدة 6.2% من ميزانيات تقنية المعلومات لصالح الذكاء الاصطناعي في عام 2025، مقابل 4.2% فقط لدى المؤسسات المتأخرة، ما يعكس العلاقة الوثيقة بين مستوى الاستثمار والعوائد المتحققة.

التقنيات المتقدمة ووكلاء الذكاء الاصطناعي وأشار التقرير إلى أن 38% من مؤسسات دول مجلس التعاون الخليجي بدأت بالفعل في اختبار تطبيقات ووكلاء الذكاء الاصطناعي، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 46%.

ومن المتوقع أن تتضاعف القيمة التي تحققها هذه المبادرات من 17% حالياً لتصل إلى 29% بحلول عام 2028، مدفوعة باستمرار التجارب الميدانية والتطبيق الاستراتيجي.

ورغم الزخم القوي، لا تزال بعض التحديات قائمة، حيث تواجه المؤسسات المتأخرة احتمالية أعلى بنسبة 18% لمواجهة عوائق تتعلق بالأفراد والهيكل التنظيمي والعمليات التشغيلية، إضافة إلى صعوبات في تطبيق الخوارزميات وجودة البيانات وقيود تقنية مثل المخاطر الأمنية ومحدودية الوصول إلى وحدات معالجة الرسومات.



وأوضحت أنه عندما تُحقق مؤسسات دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها دولة الإمارات عوائد أعلى بشكل ملموس من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه يؤكد أن الاستثمارات الكبرى في القطاعين الحكومي والخاص تتحول إلى قيمة قابلة للقياس على مختلف المؤسسات.

أظهرت الدراسة تقدماً ملموساً في تضيق فجوة تبني الذكاء الاصطناعي مقارنة بالأسواق العالمية، حيث باتت 39% من مؤسسات المنطقة تُصنّف ضمن فئة رواد الذكاء الاصطناعي، مقابل متوسط عالمي يبلغ 40%.

ويعكس هذا التحول الجذري تغييراً في طريقة تعامل الشركات الإقليمية مع الذكاء الاصطناعي، حيث تُظهر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي زيادة استثنائية في مجال الذكاء الاصطناعي، كما حقق قطاعها الحكومي أعلى مستويات النضج في هذا المجال على مستوى العالم في جميع الأسواق التي شملتها

أظهرت دراسة حديثة لمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمكنت من ترسيخ مكانتها الدولية كأحد أبرز قادة الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم، حيث تُصنّف الدراسة 42% من مؤسسات الأعمال في الإمارات الآن ضمن فئة رواد الذكاء الاصطناعي.

واعتمدت الدراسة على استطلاع آراء 200 من القيادات التنفيذية العليا، إلى جانب تقييم لـ 41 وظيفة من القدرات الرقمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على مستوى 7 قطاعات رئيسية.

وأظهرت النتائج أن 37% من المؤسسات في دولة الإمارات وصلت إلى مرحلة «التوسع» فيما يتعلق بالنضج في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يعكس تحولاً حاسماً من المشاريع التجريبية المحدودة إلى التطبيق على كافة المؤسسات، إذ تتصدر دولة الإمارات المشهد إقليمياً بمتوسط درجة نضج للذكاء الاصطناعي تبلغ 46 نقطة، بينما لم تتجاوز نسبة المؤسسات التي سجلت تباطؤ في تبني الذكاء الاصطناعي 13%.

تعزيز الاستثمار الاستراتيجي واستراتيجية 2031 قال لارس ليئغ، المدير الإداري والشريك ورئيس قسم التكنولوجيا والمزايا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط في مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب، إن التقدم اللافت لدولة الإمارات العربية المتحدة كسوق مُتطورة في مجال الذكاء الاصطناعي، مع تصنيف 42% من مؤسساتها ضمن فئة الرواد، يعكس بشكل مباشر قوة الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، ومواصلة الالتزام الراسخ باستراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031.

وزراء مالية الاتحاد الأوروبي يناقشون تعزيز استخدام اليورو في المعاملات

مساعي لتخفيف الاعتماد على الدولار مع تنامي المنافسة مع أميركا والصين

وتقليل نقاط الضعف.

وضمن مساعي تعزيز الدور الدولي للعملة الموحدة، دعت وثيقة المفوضية الأوروبية إلى تعزيز «دبلوماسية اليورو» عبر طمأنة الدول الشريكة بشأن سهولة الوصول إلى سيولة باليورو.

سيولة مقومة باليورو

جاء في الوثيقة أن «احتمال تراجع استعداد الولايات المتحدة لتوفير سيولة بالدولار خلال فترات التوتر قد يجعل من إتاحة سيولة مقومة باليورو للدول الشريكة مكملاً مهماً لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي التجارية، ويسهم في تعزيز الدور الدولي لليورو».

كانت لاغارد ألمحت بالفعل إلى تحركات في هذا الاتجاه؛ إذ قالت الأسبوع الماضي إن البنك المركزي الأوروبي يعمل على إعادة صياغة إطار السيولة بهدف توسيع نطاق الوصول إليه، وجعل خطوط إعادة الشراء «الريبو» أكثر جاذبية للبنوك المركزية خارج منطقة اليورو وخارج أوروبا.

وفي إشارة إلى تصريحات رئيسة البنك، قال تشيبيولوني يوم الخميس إن البنك المركزي الأوروبي «يعمل على توسيع وتسهيل الوصول إلى خطوط (الريبو)، استجابة لتزايد الانقسام العالمي وحالة عدم اليقين».

منطقة اليورو من تقلبات أسعار الصرف».

وأشارت ورقة أعدتها المفوضية الأوروبية واطلعت عليها «بلومبرغ» إلى أن على التكتل استهداف أكبر مصدري الطاقة فيه مع التأكيد على أهمية الانخراط مع دول وشركات خارج الاتحاد لتشجيع إصدار ديون سيادية وديون شركات مقومة باليورو.

وفي كلمة ألقاها في روما يوم الخميس، قال عضو المجلس التنفيذي في البنك المركزي الأوروبي بييرو تشيبيولوني إن «زيادة استخدام اليورو تُسهم في جعل منطقة اليورو أقل عرضة لتداعيات الصدمات الخارجية»، مُضيفاً أن اعتماد العملة الموحدة في تسعير التجارة «يحد من انتقال صدمات أسعار الصرف إلى التضخم المحلي».

دعم لتدويل استخدام اليورو

يجتمع قادة الاتحاد الأوروبي يوم الخميس لبحث سبل تقليل مواطن الضعف في القطاعات الحيوية وتعزيز الاستقلالية، من خلال خفض الحواجز الوطنية داخل السوق الموحدة، بما يشمل قطاع الخدمات المالية.

بحسب أشخاص مطلعين تحدثوا إلى «بلومبرغ» الأسبوع الماضي، يعتزم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون طرح مسألة ارتفاع اليورو مقابل الدولار خلال الاجتماع، ضمن حزمة ملفات تهدف إلى دعم الاقتصاد

يستعد وزراء مالية منطقة اليورو لمناقشة سبل

تعزيز استخدام العملة الموحدة في عمليات الإصدار والمعاملات، ضمن مساعي التكتل لترسيخ الدور العالمي لليورو وتعزيز الاستقلال المالي لأوروبا.

ذكرت ورقة أعدتها المفوضية الأوروبية لاجتماع وزراء المالية المقرر يوم الاثنين أن «إعادة فتح الحوار مع الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاعات مثل الطاقة والمواد الخام الحيوية والنقل الجوي والدفاع ستكون خطوة مفيدة، بهدف إعادة تقييم ممارسات الفوترة والتسعير والمشتريات العامة وتفضيلات الدفع، بما يعزز استخدام اليورو».

أوروبا تسعى لتقليل الاعتماد على الدولار

دعا صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً إلى تقليل اعتماد أوروبا على الدولار عبر توسيع الدور الدولي لليورو، في ظل تصاعد المنافسة مع الولايات المتحدة والصين، أكبر شريكين تجاريين للتكتل. كما يُنظر إلى زيادة تسعير المعاملات باليورو كوسيلة للحد من تداعيات تقلبات أسعار العملات.

قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد في الخريف الماضي إن «تعزيز استخدام اليورو في تسعير التجارة من شأنه خفض تكاليف المعاملات على المصدرين، والمساهمة في حماية الأسعار داخل

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 31

رقم العدد 584

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثانية

الجمعة 25 من شعبان 1447 • 13 فبراير 2026 م

32 مليار دولار خلال 24 ساعة إقبال قياسي على سندات غوغل لأجل 100 عام طموحات الذكاء الاصطناعي تحفز طرق ذكية لجمع الأموال

«الأمر يحتاج وصية وشفرة لهذا الكنز المستقبلي»... لكن سندات القرن تعد أكثر منطقية للمؤسسات، مثل صناديق الوقف الخاصة بالجامعات والحكومات التي يتوقع لها البقاء لأجيال.

حتى أنجح الشركات الحالية، لا يمكنها ضمان النجاح على طول الخط. أصدرت شركة «IBM» سنداتها لأجل 100 عام في عام 1996، عندما لم تكن هيمنة «IBM» على قطاع التكنولوجيا موضع شك. ولكن بعد ذلك بفترة وجيزة، ظهر منافسون طموحون مثل «مايكروسوفت» و«أبل» ليقلصوا من مكانة IBM كشركة رائدة في السوق.

باعث شركة «جي سي بيني»، إحدى أبرز شركات التسعينيات، سندات بقيمة 500 مليون دولار عام 1997، لتباع هذه السندات بأبخس الأثمان بعد 23 عاماً، عندما أعلنت الشركة إفلاسها. (حاملو السندات هم دائنون، لذا فإن وضعهم أفضل قليلاً من مستثمري الأسهم في حالة الإفلاس، ولكن غالباً ما يكون هذا التحسن طفيفاً).

وكانت موتورولا آخر شركة أميركية تصدر هذا النوع من الديون، عام 1997. (للتذكير: صنعت موتورولا الهواتف المحمولة وأجهزة النداء).



عن نيته مضاغفة إنفاقها على الذكاء الاصطناعي هذا العام، ليصل إلى 185 مليار دولار.

سندات القرن نادرة للغاية

لا تصدر الشركات عادة سندات طويلة الأجل كهذه، لأن الشركات لا تدوم إلى الأبد. كما أن الناس لا يعيشون عادة كل هذه المدة، أو يستمتعون بها كثيراً إن عاشوا. إذا كنت مستثمراً عادياً تشتري سندا من غوغل لأجل قرن اليوم، فلن تكون موجوداً لتري تاريخ استحقاقه، أو حتى أياً من أبنائك...

يبدي المستثمرون ثقة كبيرة بأن شركة ألفابيت، الشركة الأم لـ«غوغل»، ستظل قائمة حتى عام 2126. عندما تحتاج أي شركة إلى جمع الأموال، يمكنها عادة بيع الأسهم أو السندات، أو غيرها من الأدوات المالية. لكن هذا الأسبوع، اختارت غوغل إصدار سندات مختلفة لم يسبقها إليها إلا عدد محدود جداً من الشركات، والتي تعرف باسم «سندات القرن». أصدرت عملاقة التكنولوجيا يوم الثلاثاء سندات شركات نادرة للغاية تستحق بعد 100 عام، وذلك ضمن حملة اقترضت بمليارات الدولارات تنفذها الشركة لتمويل طموحاتها في مجال الذكاء الاصطناعي.

لكن لماذا سندات بهذا الأجل؟... الأمر مرتبط بمشكلة «غوغل» في التدفق النقدي الحر والذي لا يكفي لتحقيق طموحاتها في مجال الذكاء الاصطناعي، وفقاً لما ذكرته شبكة «CNN»، واطلعت عليه «العربية Business».

«غوغل»، وهي شركة عامة تبلغ قيمتها السوقية حوالي 4 تريليونات دولار أميركي، ولديها تدفق نقدي حر سنوي يزيد عن 73 مليار دولار، تتجه إلى أسواق الدين لجمع المزيد من الأموال. ذلك لأن حتى سيولة غوغل النقدية الحالية البالغة 126 مليار دولار تبدو ضئيلة للغاية مقارنة بما أعلنته الشركة

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم صيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf